جامعة 8 ماي 1954

قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحت عنوان

دور الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

إعداد الطالب:

أكرم خروبي

إشراف الأستاذ:

- د/براهمية نبيل

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ " بن شيخ "براهمية نبيل " خروف" بوعزيز" مشعلي.. الذي لم يبخلوا علينا بنصائحهم وتوجيهاتهم المنيرة وصبرهم الجميل علينا كما نتقدم بشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم التجارية جميعا دون استثناء،*سماعلي جبار، بوصيد..

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيد البشرية وخاتم الأنبياء والمرسلين محمد-صلى الله عليه وسلم- أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي غمرتني بعطفها وروتني بدموعها إلى منبع صمودي وقوتي وسر نجاحي إلى نبع الحنان والتضحية "أمي" الغالية أطال الله في عمرها إلى رمز العطاء والتضحية.. إلى من فرش لي الطريق وردا.. وحصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.. إلى الذي وقف أمام كل المتاعب والصعوبات في سبيل تعليمي... "أبي "الغالي أطال الله في عمره

إلى أحلى ما أهدتني الحياة وأشرقت شمسها في سماء حياتي... إلى من ساندوني في الدراسة... إخوتي أسأل الله آن يحفظهم لي إلى أعز صديقين: "هيثم "بلال "أكرم " زاكي" جمال" بدري" رمزي.. إلى أصدقائي وزملاء الدراسة بالأخص "عادل "إلى أصدقاء الذكريات... ذكريات الأخوة الذين أحببتهم وأحبوني إلى روح أعز الناس: خالي، عمي وعمتي.

الإهداء	رقم
شكر وتقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
المقدمة عامة	أ
الفصل الأول :الإطار النظري لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر	
تمهيد	
المبحث الأول : أساسيات حول الصناعات الغذائية	6
المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية	6
المطلب الثاني: مبررات وجود الصناعات الغذائية	10
المطلب الثالث : علاقة القطاعات الصناعية بالقطاعات الأخرى	12
المبحث الثاني : الصناعات الغذائية ومراحل تطورها	16
المطلب الأول : مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر	16
المطلب الثاني :فروع القطاعات الصناعية في الجزائر	19
المطلب الثالث : :أهمية الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية في الجزائر	25
خلاصة الفصل الأول	27
الفصل الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	
تمهيد	29
المبحث الأول : مفهوم التصدير وأنواعه ودوافعه	30
المطلب الأول :مفهوم التصدير وأهميته	30
المطلب الثاني : أنواع عمليات التصدير	33
المطلب الثالث : دوافع اللجوء إلى التصدير	35
المبحث الثاني : مكانة الصناعات الغذائية في بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر	36
المطلب الأول : مساهمة الصناعات الغذائية في بنية الصادرات الجزائرية	36
المطلب الثاني : سبل ترقية الصادرات الصناعات الغذائية	40

المطلب الثالث :قطاع الصناعات الغذائية كبديل لصادرات خارج المحروقات	42
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث: دور الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر (2010-2020)	
تمهيد	46
المبحث الأول:واقع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري:	47
المطلب الأول :دور الصناعات الغذائية في الجزائر	47
المطلب الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري	50
المطلب الثالث : الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر	53
المبحث الثاني:مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد المحلي	57
المطلب الأول:دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري	58
المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية للتعريف بالمنتجات الغذائية الجزائرية في الخارج	59
المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية لصناعات الغذائية	62
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	66
المراجع	70
ملخص	

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجداول	صفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018	19
02	فروع الصناعات الغذائية في الجزائر	23
03	الميزان التجاري السلع الغذائية الجزائرية(جانفي 2015 –جانفي2016)	24
04	صادرات أهم السلع الغذائية الجزائرية لفترة 2014	24
05	جدول يبين تطور إنتاج المواد الغذائية في الفترة (2010-2012)	36
06	مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة 2014-2018	39
07	الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2011	49
08	النتائج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر 2010-2015 الوحدة:بالمليون دج.	51
09	الصادرات الغذائية للجزائر عن الفترة2010-2015الوحدة :دولار أمريكي	53
10	تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018	56
11	الميزان التجاري للمواد الغذائية 2017-2018	57

قائمة الأشكال

رقم	الشكل	صفحة
01	تطوير مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر عن الفترة 2010-2015	52
02	تطور الصادرات الغذائية والكلية 2010-2018 بالمليون دولار	55
03	تطور الإنتاج الخام لقطاع الصناعات الغذائية من 2010-2018	56

مقدمة عامة

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جوهرية وفق آليات اقتصاد السوق لإتاحة المجال للاستثمار بأنماطه المتعددة، وبالأخص التحولات التي شملت قطاع الصناعات التحويلية، والتي يدخل في مجالها فرع الصناعات الغذائية ،هذه الأخيرة تعتبر ذات أهمية كبيرة لارتباطها بتوفير احتياجات أساسية من الغذاء للسكان، ومساهمتها في سد الفجوة الغذائية، وهو ما يربط هذا القطاع بالاستثمار في القطاع الزراعي لتوفير المادة الأولية لنشاطه وتحسين ميزان المدفوعات، وتحظى الصناعات الغذائية بمكانة خاصة ضمن النسيج الصناعي، حيث تعتبر قطاعا مهما في اقتصاديات معظم دول العالم، فهي تشكل في الدول التي تتمتع بوفرة الإنتاج الفلاحي قطاعا أساسيا يسمح بتحويل فائض الإنتاج الفلاحي في مواسم الوفرة إلى مواسم الندرة لضمان استمرارية توفير المواد الغذائية وضمان استقرار أسعارها بتقاسم حاجات المستهلك الغذائية على مدار السنة، وفي صورة تتناسب واحتياجاته ضمن إمكانياته المادية، كما تساهم في الحد من تدهور وانخفاض عائدات القطاع الزراعي وإبعاد المخاطر الناتجة عن زيادة الإنتاج، وهي بذلك تقدم أحد أهم الحلول لمشكلة تأمين الأسواق بالمنتجات الزراعية الغذائية، والاستيعاب الفعال والمنتظم لمخرجات القطاع الزراعي وضمان النجاعة والاستغلال الأمثل والفعال للإنتاج، كما يساهم الاستثمار في هذه الصناعات في تحقيق التكامل مع القطاع الزراعي والتقليل من الاضطرابات التي تحصل في الأسواق الزراعية واحتوائها في حالة فائض الإنتاج أو العجز والذي يرتبط بخصائص الإنتاج الزراعي الموسمية نسبيا، ولذلك تعد الصناعات الغذائية حلقة مهمة في الجهود المبذولة للتخفيف من المشاكل الغذائية وتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر التي بذلت مجهود لتحقيق التنمية الاقتصادية بوضع إستراتيجية تنموية طويلة المدى، إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المرجو، وهذا راجع لإهمال قطاعات اقتصادية على حساب أخرى كالفلاحة والصناعات الغذائية،... وتخصيص الملايير من الدولارات لقطاع المحروقات.

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات يتوقف على تطوير بعض القطاعات الواعدة التي تدعم الاقتصاد الوطني كالصناعات الغذائية، هذه الأخيرة شهدت حملة من الإصلاحات الهيكلية العميقة التي شرعت فيها الجزائر من أجل التخفيف من حدة صرخة الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و تحقيقا للإنعاش الاقتصادي المنشود من خلال الإستراتيجية المسطرة لتطوير هذه القطاعات وتمكينها من تحقيق النمو المطلوب من أجل بلوغ مستويات مقبولة من التنمية الاقتصادية.

أولا: إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية:

1) إشكالية الدراسة:

الى أي مدى يمكن للصناعات الغذائية الجزائرية أن تساهم في النهوض بالصادرات خارج المحروقات؟

2 الأسئلة الفرعية:

ومن أجل دراسة وتحليل هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1) هل فعلا للصناعات الغذائية مكانة مهمة في الهيكل الاقتصادي؟
2) وهل تستطيع الصناعات الغذائية تحقيق ذلك بدون الاعتماد على القطاعات الأخرى؟
3) وما مدى مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في بنية الصادرات خارج المحروقات؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لكي نستطيع الإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات وتتمثل في ما يلي:

- ✓ تحتل الصناعات الغذائية مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري حيث تعتبر بديل قطاع المحروقات للخروج من التبعية.
- ✓ هنا علاقة تكامل بين قطاع الصناعات الغذائية وبين كل القطاعات الأخرى.
- ✓ تعتبر الصناعات الغذائية من بين أهم القطاعات المساهمة في عمليه التصدير بعد قطاع المحروقات في الجزائر.

ثالثا: أهمية الدراسة وأهدافها:

1) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في:

- ✓ تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد
- ✓ مساهمة الصناعات الغذائية في مجال تصدير وبالتالي تحقيق عوائد بالعملة الصعبة.
- ✓ إبراز دور الصناعات الغذائية في تشجيع الصادرات.

- ✓ إبراز واقع الصناعات الغذائية بالنسبة للجزائر في التنمية.

2) **أهداف الدراسة:**

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ تعرف على صناعات الغذائية والتصدير.
- ✓ التعرف على واقع عمليه التصدير بالنسبة للصناعات الغذائية الجزائرية.
- ✓ دراسة نوعيه العلاقة بين كل من قطاعات الصناعة الغذائية والصادرات خارج المحروقات.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

1) **أسباب ذاتية:**

- ✓ فضول واهتمام شخصي بموضوع الصناعات الغذائية وكيفية ترقية الصادرات أكثر من غيره من المواضيع ورغبة في الكشف عن حيثياته.
- ✓ مجال التخصص يفرض علينا دراسة مثل هذه المواضيع.
- ✓ إثراء الجانب المعرفي ومحاولة فهم موضوع الصناعات الغذائية، وترقية الصادرات.

2) **أسباب موضوعية:**

- ✓ موضوع قابل للدراسة والبحث والتطوير كونه يتصف بالتغيير المستمر.
- ✓ الأهمية التي تكتسيها الصناعات الغذائية لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ البحث عن بدائل خارج قطاع المحروقات.

خامسا: منهج الدراسة والدراسات السابقة:

1) **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في هده الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للصناعات الغذائية الذي نراه مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال الاطلاع على عدد من الكتب، وذلك راجع لعلاقته بموضوع البحث.

2)الدراسات السابقة:

دراسة بن تفات عبد الحق:"دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية "،حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز واقع حال تسويق الصناعات الغذائية الجزائرية وتجارتها الخارجية من خلال تقديم إحصائيات عن بعض الصناعات الغذائية الجزائرية وتحليل هده المعطيات، بالإضافة إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه هده الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني.

وتوصلت الدراسة الى النتائج

- الدولة الجزائرية لها تبعية تامة في العديد من المنتجات الغذائية للدول الخارجية لذا على السلطات أن تهتم بقطاع الصناعات الغذائية من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي لهذه المنتجات الغذائية من جهة وتحقيق فائض في ميزانها التجاري؛
- للجزائر ميزة تنافسية في تصدير بعض المنتجات الغذائية كالمشروبات، الفواكه والأسماك؛ وعدم إهمال باقي الأغذية كإنتاج اللحوم خصوصا.
- دراسة منصف شرفي وعمروش بوشلاغم:"تطور الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر"،حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر لرصد وتشغيل مشكلاته وتعرف على السلوكيات التنافسية السائدة بهذه الصناعة، وتشخص مكانة الصناعات الغذائية في الجزائر وتحدد عوامل تطورها.

وتوصلت الدراسة الى:

-إن تطوير الصناعات الغذائية يساعد على توفير فرص عمل واسعة كما يساعد على تدليل المشاكل الخاصة بتقليل ميزان العجز الغذائي وميزان المدفوعات التجاري لهذا القطاع.

- القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة علا استراد مواد الأولية المباشرة.

- دراسة أسماء حاجي: "مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية" حيث هدفت هذه الدراسة الى التأكيد على أهمية الصناعات الغذائية ضمن القطاع الصناعي، تشخيص دور ومكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني وتحديد عوامل تطورها، تحديد المشاكل التي تعاني منها هذه الصناعات في الجزائر وفي ولاية قالمة بالتحديد وأفاق تنمية هذا القطاع ليكون بديل استراتيجي حقيقي لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى:

- يتميز قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر بهيمنة القطاع الخاص عليه، تضرر المنافسة في قطاع الصناعات الغذائية بالعديد من الصعوبات التقنية والإدارية.
- عرف قطاع الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا وهذا راجع الى تبني الدولة لاستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سادسا: صعوبات الدراسة وهيكلها

1) **صعوبات الدراسة:**

- ✓ قلة المراجع والمصادر المتعلقة بجوهر الموضوع.
- ✓ نقص الاهتمام والتجارب من قبل القائمين والمهتمين بالقطاع الصناعات في إعطاء المعلومات بحجة سريتها.
- ✓ اغلب الأطروحات والمذكرات متشابهة ومحدودة المعلومات.

2) **هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية وبغية الوصول إلى الهدف من البحث تم تقسيم المذكرة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة

حيث تناولنا في **الفصل الأول**: الصناعات الغذائية وقد قسم إلى مبحثين درسنا في المبحث الأول أساسيات حول الصناعة الغذائية المبحث الثاني الصناعات الغذائية ومراحل تطورها.

وفي**الفصل الثاني** تعرضنا: واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وقد قسم إلى مبحثين الأول: مفهوم التصدير وأنواعه وأسباب اللجوء إليه. أما المبحث الثاني مكانة الصناعات الغذائية في بنية الصادرات خارج المحروقات.

اما في **الفصل الثالث** دور الصناعات الغذائية في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر،وقسم أيضا إلى مبحثين الأول: دور الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري، إما المبحث الثاني:مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد المحلي.

الفصل الأول: الإطار النظري لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري و تأتي أهميته من كونه يعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي و الدخل القومي كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي و الصناعي، و كذلك تكمن أهميته في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها، وقطاع الصناعات الغذائية يعتبر من القطاعات المهمة، وله أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام و يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : أساسيات حول الصناعات الغذائية

المبحث الثاني : الصناعات الغذائية ومراحل تطورها

المبحث الأول: أساسيات حول الصناعات الغذائية:

يعد قطاع الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الاقتصادي الاستراتيجي، حيث تعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية وتساهم بشكل فعال في تأمين الغذاء للأفراد.

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف الصناعة الغذائية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعة الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ويأتي ذالك من كونه احد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة كمية الإنتاج.

1- تعريف الصناعات الغذائية:

تتعدد التعاريف المتعلقة بالصناعات الغذائية حسب عدة مفكرين:

التعريف الأول:

"هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري".[1]

التعريف الثاني:

" وتعرفها وزارة الزراعة والصناعات الزراعية الغذائية والغابات، الفرنسية: الصناعات الزراعية الغذائية هي التي تتولى أساسا نشاط تحويل منتجات الزراعة وصيد الأسماك للأغذية والشراب للبشر أو الحيوانات، وهي

[1]: بن زيدان حاج ،دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03، العدد01،جوان2019،ص8.

بالتالي تقع في سلسلة القيمة بين المنتجين أو المستوردين للمواد الخام وشبكات التوزيع التي توفر السوق الاستهلاكية النهائية".[1]

التعريف الثالث:

"يدرس المختصون في هذا العلم صفات نوعية في الغذاء كالقوام واللون والنكهة وطريقة قياسها ودرجة تأثرها المباشر من قبل المستهلك النهائي للغذاء وقيمته الاقتصادية".[2]

"من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نعرف الصناعات الغذائية بأنها تندرج ضمن الصناعات التحويلية، بمعنى تحويل المواد الخام الزراعية والحيوانية للإشباع الحاجات الإنسانية مع مراعاة الجانب الصحي وظروف التصنيع والتوزيع والاستهلاك وحفظ الأغذية بشكل دائم أو مؤقت".

[1] Enjeux des industries agroalimentaires françaises, Minister de l'agriculture l'agroalimentaire et du forte et minister du redressement productive français, PIPAME, France, 2012, p.11.

2: قطاف سهلية ، بوزروة لينده ،مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية،المجلد06،العدد2،ديسمبر2019 ص ص،108-120.

2-أهمية الصناعات الغذائية:

إن الصناعة الغذائية صناعة حيوية تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني ويمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية:[1]

- ✓ الاستغلال الأمثل للخامات الزراعية من خلال تصنيعها والاستفادة من مخلفات الإنتاج في تغذية الحيوانات أو في إنتاج منتجات أخرى يستفيد منها الإنسان
- ✓ تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة و المعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض و الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية لحفاظ على الخامات الزراعية في فترة ذروة إنتاجها للاستفادة منها في غير موسمها.
- ✓ تعد الصناعات الغذائية من الأدوات التي تساعد في النماء الاقتصادي لجميع دول العالم كما تدعم النمو الإقليمي المتوازن للمناطق المختلفة للدولة.[2]
- ✓ توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات أمنة.
- ✓ تسهيل فرص المستهلك في إشباع حاجاته الاستهلاكية وذلك من خلال السهر على تقديم منتجات تتناغم وتفصيلاته وأذواقه.
- ✓ رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني.[3]

[1] احمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، الجزائر، ص7.

[2] أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس مصر،2000،ص17.

[3] أيمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 14.

- ✓ تساعد الصناعات الغذائية وتدعم ظهور فكرة المجتمعات الزراعية الصناعية بهدف استصلاح مساحات جديدة من الأراضي وزراعتها بالخضر والفواكه لضمان توفير المادة الخام اللازم لعمليات التصنيع الغذائي وبالتالي ضمان المصانع بكامل طاقاتها الإنتاجية وبصورة اقتصادية سليمة من خلال خفض تكلفة نقل الخامات الزراعية من أماكن زراعتها إلى أماكن تصنيعها.[1]

تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل، حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة أو المؤقتة، حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح، و بالتالي تزداد أنشطة الجمع و النقل و التخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف المعالج لضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة إليها.[2]

2 /خصائص الصناعات الغذائية :

إن للصناعة الغذائية علاقة كبيرة بالبيئة، فهي من جهة تستمد منها مختلف مداخلاتها، و من جهة أخرى فهي تؤثر عليها بما تخلفه من نفايات سامة و غير سامة تؤثر بشكل ملحوظ على الماء والهواء و التربة، لذا و في خضم الأصوات المتعالية لتحقيق الإنتاج الأنظف و إدارة المشاريع الصناعية الصديقة للبيئة في إطار تحقيق الإدارة الخضراء، فان الصناعة الغذائية تعتبر عنصرا هاما و فعالا في إطار تحقيق تنمية مستدامة تحارب التلوث، و تسعى إلى تحقيق صناعة نظيفة تساهم في الحد من استنزاف الموارد المتاحة و تسمح بتمكين الأجيال القادمة من الحق في العيش الأمن و الكريم.

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص و من أهمها ما يلي :

- ✓ ارتباطها المباشر بالزراعة في الحاصل على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسطية و غيرهما.
- ✓ غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- ✓ تتميز مخرجاتها بالتنوع و التطور لأنها تعكس تنوع و تطور احتياجات المستهلكين و رغباتهم
- ✓ تميز السوق منتجاتها بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات و الأسماء التجارية، العبوات و الأغلفة التجارية).

تتحدد كمية و نوعية المنتجات الغذائية تبعا لأذواق المستهلكين و تفصيلاتهم وقدراتهم الشرائية من جهة، و من جهة أخرى لمستوى التطور التكنولوجي و الفني الذي تتوفر عليه المؤسسات النشطة في هذا لذا يتعين على

[1] احمد مصنوعة، مرجع سابق،ص9.

[2] أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس مصر، 2000، ص17.

من يتجه إلى الإنتاج في هذا القطاع أن يولي المستهلك أهمية كبيرة، من خلال دراسة رغباته ودوافعه وطبيعة الظروف المؤثرة في قراراته الاستهلاكية.

المطلب الثاني: مبررات وجود الصناعة الغذائية

يمكن إجمالا توضيح أهم مبررات وجود تنمية صناعية في مجموعة من النقاط يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[1]

- ✓ وجود تقلبات العشوائية في الإنتاج الفلاحي بالنظر لارتباطه بعوامل مناخية
- ✓ عدم صلاحية بعض المنتجات الزراعية للاستهلاك المباشر، وضرورة خضوعها لتغيرات فيزيائية ،وكمائية، لتصبح صالحة للاستهلاك.
- ✓ ضمان استمرار التشغيل على مدار السنة ، بتجمع الإنتاج الموسمي ، وتخزينه ، ثم معالجته على مدار السنة.
- ✓ الرغبة في المضاربة ، والاستفادة من تقلبات أسعار المواد الغذائية ، نتيجة شح العرض خارج الموسم محليا ودوليا.

1/ أهمية قيام الصناعات الغذائية:

تكمن أهمية تنمية الصناعات الغذائية في مجموعة كبيرة من النقاط تتعلق أساسا بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من مخرجات القطاع ألفلاحي ، وتحويلها المنتجات تلبي حاجة الأفراد من الغذاء داخل المجتمع ، بالإضافة إلى نقاط أخرى يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية :[2]

- ✓ حفظ المواد الأولية عندها توفرها إلى وقت تحويلها،
- ✓ إيجاد الأغذية الكافية لإطعام السكان،
- ✓ تسخير التكنولوجيا لتطوير غذاء الإنسان،
- ✓ رفع المستوى الصحي للإنسان،

[1] خلف الله بن يوسف،زبير عياش" واقع التنمية الصناعة الغذائية في الجزائر و أفاق تطورها في مطلع 2025 دراسة قياسيه حاله الجزائر"، المجلد 13 العدد03 ،2020، ص165-179.

[2] خلف الله بن يوسف،زبير عياش،نفس المرجع السابق،ص167.

- ✓ تسهيل حصول الإنسان على حاجته بسرعة وبيسر،
- ✓ توفير مناصب العمل، ورفع مستوى المعيشة،
- ✓ زيادة القيمة الغذائية للسلع الفقيرة بإضافة الأملاح المعدنية، والفيتامينات.

2/ وظائف الصناعات الغذائية:

تضطلع الصناعات الغذائية بعدة وظائف ذات أهمية بالغة في حياة الفرد وترقية والمجتمع ، وكذا بالنسبة للاقتصاد الوطني ، وهو ما يمكن تلخيصه في النقاط التالية:[1]

- ✓ وظيفة السلامة الغذائية،
- ✓ وظيفة الحفظ ،
- ✓ وظيفة التغذية،
- ✓ وظيفة الملائمة للاستخدام،
- ✓ التنويع،
- ✓ مراعاة القدرة الشرائية،

3/ أهداف الصناعة الغذائية:

إن تركيب الأهداف المرجوة من تطوير وتنمية الصناعات الغذائية تختلف من بلد لأخر ، غير أنها تتلقى في جوهرها حول مجموعة من الأهداف والنتائج المرجوة ، يمكن إبرازها من خلال النقاط التالية:

- ✓ تقليص فاتورة استيراد الغذاء،
- ✓ تحليل الخامات الزراعية إلى سلع غذائية ذات قيمة عالية،
- ✓ الاستفادة من المحاصيل التي لا تجد سوق رائجا وقت نضوجها،
- ✓ التوسع في الإنتاج ، وإمكانية التصدير،
- ✓ دعم اقتصاديات الريف ، والمساعدة على تثبيت الساكنة،

[1] خلف الله بن يوسف،زبير عياش،نفس المرجع السابق.ص168

المطلب الثالث: علاقة الصناعات الغذائية بالقطاعات الأخرى:

1/ علاقتها بالقطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة الغذائية من أوسع الصناعات التحويلية في العالم، وهي بمفهومها الواسع لا تشمل فقط تصنيع المواد الغذائية الخام بل تشمل صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها كصناعة مواد التعبئة والتغليف وماكينات التصنيع والمواد الكيميائية وبقية المواد المضافة والإنزيمات

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الصناعات الغذائية تعتبر من الصناعات الأساسية بالنسبة للصناعات التحويلية نظرا للحجم الكبير الذي تشغله ضمن هذه الصناعات وهو ما اتجهت إليه الدول العربية في بداية الثمانينيات إلى غاية نهاية التسعينيات من القرن العشرين وهذا بالانتهاج سياسة إحلال الواردات وقد بدأ التصنيع في هذه الدول أساسا بصناعة النسيج وذلك لاستخدام القطع المنتجة محليا، ثم بدأت صناعة الأغذية وخاصة تعليب الخضر والفواكه ثم صناعة المشروبات الغازية، الأخرى مما يزيد في حجم هذه الصناعة والفروع ويتجلى ذلك من خلال مدخلات ومخرجات. [1]

2/ مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع الصناعي:

تعتمد الصناعة الغذائية كغيرها من الصناعات والمعدات والمواد الكيميائية كجزء مهم يقدم كمدخلات للصناعة الغذائية حيث لا يمكن إقامة مصانع غذائية دون اللجوء إلى الفروع الصناعية الأخرى هذه الأخيرة التي تزود الصناعات الغذائية بالموارد الأولية والأجهزة والمعدات والتقنيات مما يسمح للصناعات الغذائية بتحويل المنتجات الخام إلى سلع ذات قيمة غذائية.

وبالتالي فإن العلاقة بين الصناعة الغذائية و الفروع الصناعية الأخرى هي علاقة تشابكيه و التطور التكنولوجي الذي يحدث على مستوى الصناعة الأخرى المتخصصة في صناعة الأجهزة والمعدات والآلات،

[1] الزراعة في اليمن–الاستثمار في الصناعات الغذائية، من موقع المركز التوطين للمعلومات لرئاسة الجمهورية ، على الرابط. https://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php، تاريخ الطالع: 16/05/2022

والحافظة للأغذية المتعلقة بالصناعات الغذائية سيؤدي حتما إلى تطور الصناعات الغذائية، إذ يمكن القول أن الصناعة الغذائية تلعب دورا كبيرا في تحريك الصناعات الأخرى وهي من الفروع الصناعية المهمة في القطاع الصناعي بفعل تنشيطها لمختلف الفروع الصناعية كما تولد درجة كبيرة من علاقات التشابك بينها وبين بقية الصناعات وهذا من خلال الحصول على مستلزمات الإنتاج. [1]

3/ مخرجات الصناعات الغذائية للقطاع الصناعي:

أن الصناعات الغذائية هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج السلع الغذائية الجاهزة سواء نباتية أو حيوانية و بالتالي فإن مخرجات هذه الصناعة تذهب إلى القوة العاملة في القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الصناعي فمثلا الصناعة الإستخراجية للبترول في عمق الصحراء، لا يمكن للقوة العاملة رغم التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم أن تواصل نشاطها دون تناول الغذاء، مما يجعل الصناعات الغذائية تلعب دورا مهما في تقديم السلع الغذائية ذات القيمة الحيوية والصحية لهؤلاء العمال صالحة للأكل لفترة زمنية طويلة من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الأسعار السلع الغذائية يؤدي إلى رفع كلفة القوة العاملة في الصناعة، وهذا ما أدركته الدولة الصناعية التي أصبحت تحرص على توفير المنتج الغذائي وبأسعار مناسبة. [2]

4/ علاقتها بالقطاع الفلاحي:

تعتمد الصناعة الغذائية في مجمل مدخلاتها على الإنتاج الفلاحي ، وبالأخص المحصول الزراعي الذي يحتل مكانة هامة في زيادة الإنتاج الصناعي الغذائي من خلال ما يقدمه من مدخلات التصنيع الغذائي، ولهذا فإن أهمية الزراعة في الهيكل الاقتصادي جندها تلعب دورا حيويا في بناء قاعدة للتصنيع بل تعد ركيزة أساسية للاقتصاد، يمكن حصرها فيما لي:[3]

ولهذا فإن الاقتصاد الزراعي يقدم عرضا كبيرا إلى حد ما من المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة إضافة إلى المواد الغذائية التي يقدمها كطعام للسكان في مختلف البيئات و الظروف.

---

[1] عبد الرزاق فوزي، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه يف العلوم الاقتصادية، خصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم لتسيري، جامعة الجزائر، 2006-2007 ،ص61.

[2] عبد الرزاق فوزي،مرجع نفسه،ص61.

[3] عبد الرزاق فوزي،مرجع نفسه،ص62.

أ. توفر الزراعة المواد الخام والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية:

تقدم الزراعة المواد الخام التي تقوم عليها الصناعة، إضافة إلى المواد الغذائية إلي يقدمها كطعام الإفراد ، فالتنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية عند ارتفاع المداخيل فيقل الطلب على المواد الغذائية الرديئة والنشويات والبروتين النباتي، ويزداد الطلب على المواد الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية كمنتجات الألبان والبروتين الحيواني والفواكه والخضروات، ويعتبر القطاع الصناعي المصدر الرئيسي لتوفري المواد الغذائية الضرورية.

ب. الزراعة سوق كبير للسلع الصناعية

تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق للسلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية من الكمائن والآلات، و الأسمدة الكيماوية والمبيدات لمكافحة الآفات الزراعية، وفي الوقت نفسه تحتاج الصناعة و للمنتجات الأولية التي تتطلب عملية تصنيع كالصناعات الغذائية، وهذا يعني أن الأنشطة الزراعة مرتبطة ارتباطا وثيقا باقتصاديات التصنيع وبالخصوص الصناعة الغذائية، والتي لا يمكن أن تشتغل دون الحصول على الخامات الأولية من القطاع الزراعي.

ت.مدخلات الصناعة الغذائية من القطاع ألفلاحي:

يمكن حصر مداخلات الصناعة الغذائية من القطاع ألفلاحي في ثلاث عناصر هي الفرع النباتي والفرع الحيواني و مواد أخرى.

- ✓ **الفرع النباتي** ويشمل المنتجات التالية:[1]
- ✓ **الحبوب:** تعتبر الحبوب من مدخلات الصناعة الغذائية ويمثلها القمح والقصب والذرة والأرز، حيث تبلغ هذه الحبوب نسبة استهلاك واسعة في العالم وخاصة في دول العالم الثالث، هذا من جهة ومن جهة ثانية، انه لا يمكن استهلاكها مباشرة بل تمر من الحقل إلى المصنع للحصول على سلع غذائية مصنعة، و نصف مصنعة فهي بالتالي تزود المصانع بالمادة الخام.

[1] عبد الرزاق فوزي، المرجع السابق،ص64

- ✓ **الفواكه** تمثل الحمضيات إحدى المواد الأولية التي تتمون بها المصانع الغذائية كمادة خام حيث تحول الفواكه عن طريق عملية التصنيع إلى سلع جاهزة الاستهلاك وتتميز بمحفظتها على قيمتها الغذائية لفترة طويلة مما يجعل هذه المنتجات موجودة طوال السنة، ومن ناحية أخرى أن المصانع الغذائية تمتص الفائض عن الاستهلاك الطازج إلى سلع غذائية يمكن نقلها إلى ابعد مكان ممكن.
- ✓ **الخضر:** بالنسبة للخضر تساهم كمادة أولية في تزويد المصانع الغذائية لتعليبها وحفظها، كمنتوج البطاطا و البصل والطماطم، مما يسهل نقلها أو حفظها عن طريق تحويلها إلى سلع جاهزة الاستعمال مثل منتج الطماطم الذي يكثر استهلاكها العالمي،لذا تصبر لتصبح صالحة للاستعمال إلى فترة طويلة من الزمن.
- ✓ **الفرع الحيواني:** يمثل الفرع الحيواني جزءا مهما في تمويل الصناعة الغذائية وذلك من خلال تزويدها بالمواد الأولية و المتمثلة في الألبان و اللحوم والأسماك.
- ✓ **الألبان:** تعتبر الألبان من المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية والتي يتم استخراج منها سلع ذات قيمة غذائية مهمة في حياة الفرد حيث تطورت هذه الصناعة وأصبحت تعطي من هذه المادة الخام أنواعا كثيرة من السلع الغذائية التي يتم تجفيفها أو حفظها ويمكن نقلها من قارة إلى أخرى مع المحافظة على قيمتها الغذائية.
- ✓ **الصناعات الغذائية اللحوم:** تعتبر الحيوانات المصدر الرئيسي للحوم والصناعات الغذائية فعن طريقها يمكن تجفيف هذه اللحوم وجعلها صالحة للاستهلاك فترة طويلة من الزمن مما يسهل عملية نقلها لمسافات طويلة مع المحافظة على قيمتها الغذائية.
- ✓ **الأسماك:** أن الأسماك من أهم المواد الأولية التي تزود بها المصانع الغذائية عن طريق تحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك كالسردين مثلا، وتتميز بعض الدول العربية بموارد سمكية جد هامة جعلها تكون رائدة في السردين ،كما في المغرب و موريتانيا

كما تعتبر الأسماك في وقتنا الحالي من المصادر الهامة التي يعتمد عليها في تصنيع العلف الحيواني، وهذا عن طريق تصنيع مسحوق أو دقيق السمك في تغذية الحيوانات و الدواجن وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج نظرا إلى ارتفاع قيمته الغذائية بالمقارنة مع مصادر البروتين التي تستعمل في تغذية الحيوانات و الدواجن.

3-علاقتها بالقطاع الخدمات:

إن الصناعات الغذائية لها دور فعال في تقليل الفجوة الغذائية، وهذا من خلال تزويد الشرائح المختلفة للمجتمع بالسلع الغذائية الجاهزة للاستهلاك في إشكالها المختلفة وذات القيمة الحيوية والغذائية، كما أن الطلب المتزايد من القوى العاملة الموجودة في قطاع الخدمات على السلع الغذائية يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الصناعات ويمكن حصر العلاقة التشابكية بين القطاع الخدمي والصناعات الغذائية في ما يلبي:

✓ **مدخلات الصناعات الغذائية من قطاع الخدمات:**

إن التصنيع الغذائي يتطلب إعداد من الفنيين المهرة الذين يكونون في مستوى عال من التدريب في مختلف الاختصاصات، مثل كيمياء التغذية والهندسة الكيميائية والميكانيكية والمختصين في زراعة الفواكه والخضر وعمليات الجني والحصاد ونقل وتخزين الثمار الطازجة والمختصين في شؤون التصنيع من حيث الاهتمام التام بطرق الحفظ المختلفة وإدارة المصانع مع عمل منشورات ومطبوعات حول الأبحاث الحديثة الخاصة لهذه الصناعة، وعقد مؤتمرات دورية للمشتغلين فيها، وهي أهم العناصر التي تقدم كمدخلات للصناعة الغذائية من قطاع الخدمات .

✓ **مخرجات الصناعة الغذائية إلى قطاع الخدمات :**

أن السلع الغذائية المختلفة، توجه إلى كل القوة العاملة بالقطاعات الأخرى، وإذا كان القطاع الخدمي يحتل فيه القوة العاملة أكثر نسبة في الدول النامية، فإن هناك طلب متزايد على السلع الغذائية من طرف هذه القوى، وهو ما يؤكد لنا أن قطاع الخدمات يشكل جزءا مهما في القطاع الاقتصادي ككل من حيث الطلب الذي يشكله على السلع الغذائية، وهو احد دوافع تطوير الصناعات الغذائية من اجل تلبية حاجيات القوة العاملة.

المبحث الثاني : الصناعات الغذائية في الجزائر و مراحل تطورها:

المطلب الأول: مراحل تطور الصناعات الغذائية في الجزائر:

بعد الاستقلال مباشرة عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية، حيث سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعات الوطنية،وخلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة للصناعات الغذائية وإنشاء وحدات الإنتاج. [1]

[1]قطاف سهيلة، مرجع سابق، ص111.

-المرحلة 1960-1979:

بعد الاستقلال و كما ذكرنا سابقا عرف الاقتصاد الجزائري حالة مزرية ، سارعت السلطات بوضع سياسات إدارية للصناعة الوطنية،و خلال هذه المرحلة التي شهدت بناء قاعدة الصناعات الغذائية ، مبنية على أساس بعض المشاريع المبرمة في مخطط قسنطينة ، و كان الهدف ذلك هو نشاء وحدات إنتاج من إبداعات الغذائية التابعة لشركات الأم في فرنسا. [1]

بالإضافة إلى ذلك أن أهداف التنمية بعد الاستقلال كانت ترمي مباشرة إلى تحسين مستوى المعيشة و حل مشكلة البطالة طريق التصنيع ، هذا كانت سياسة التصنيع في هذه المرحلة متمثلة في إتباع إستراتيجية عمالية كثيفة مما جعل الاهتمام منصبا على الصناعات الخفيفة و خاصة فرع الصناعات الغذائية نتيجة لعوامل مختلفة يمكن ذكر أهمها:[2]

- ✓ نقص رأس المال
- ✓ قلة اليد العاملة الفنية المدربة
- ✓ نقص المواد الأولية المدونة لهذه الصناعة و بالعموم منها الزراعية.

-المرحلة الثانية: 1980-1989:

والتي عرفت مخططات تنموية تهدف إلى إصلاح بعض الاختلالات الناتجة عن الإستراتيجية المعتمدة في المخططات التنموية السابقة، و بالخصوص في جانب إهمال الصناعات الخفيفة و القطاع ألفلاحي و تعتمد الدولة سياسية استثمارية جديدة تمكن من ترقية قطاع الهياكل الأساسية، و تشجيع التنمية في القطاعين الزراعي و الري ، أما بالنسبة للصناعة فقد أعطت الأولوية للصناعات الصغيرة و المتوسطة التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، ولا تستلزم تكنولوجيات عالية للتطور، و استحوذت الصناعات الغذائية خلال المخطط الخماسي الأول على أكبر مبلغ من الاستثمارات، مقارنة بالفروع الأخرى ، وهذا قصد مواجهة الطلب المتنامي للسلع الغذائية، إلا أن هذه مرحلة من التخطيط اصطدمت في النصف الثاني بصعوبات مالية ناتجة علا الأخص من انهيار أسعار المحروقات، مما تسبب في تعطيل الكثير من المشاريع المبرمجة و تم إلغاء البعض منها و خاصة فرع الصناعات الغذائية، كما

[1] لهاشمي جعبوب، تاريخ صناعه الجزائرية ، رسالة وزير الصحة ، المنشورات وزاره الصناعة ، الجزائر، أكتوبر 2002 ،ص3.

[2] فوزي عبد الرزاق ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع ألفلاحي، تخصص علوم اقتصاديه كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعه الجزائر ،2007 ص 60

عرفت هذه المرحلة اختفاء بعض المزروعات الصناعية وخاصة الشم ندر السكري ، و عباد الشمس ، و تدهور في بعض منها كما هو الحال بالنسبة لزراعة الطماطم و الزيتون .[1]

-مرحلة الثالثة 1990-1995:

عرفت مخططات تنموية سنوية فإن هناك تحسنا ملى مستوى إنتاج الحبوب و كذالك فتح مجال القطاع الخاص لإنشاء مطاحن تساهم في عملية توفير مادة السميد التي كانت تعرف ندرة خلال السنوات السابقة إلى جانب تحسن في مجال إنتاج الطماطم و كذلك الحليب و رغم التحسن الملحوظ الذي أشرنا إليه، إلا أن الدولة لم تتمكن من تغطية الطلب المتنامي لهذه السلع ولجأت لاستيراد الذي يكلف سنويا خزينة الدولة أكثر من ملياري دولار.[2]

وكنتيجة فإن فترة (1960-1995) و بالرغم من انتهاج الاقتصاد الجزائري الانفتاح نحو السوق الخارجي متأخر، إلا أن قطاع الصناعات الغذائية ميز هذه الفترة باحتكار القطاع العام عليه الذي يعتمد على عائدات النفط و من أهم مميزاته ما يلي:[3]

- معظم القطاعات الصناعية و من بينها الصناعات الغذائية تتميز برأس مال ممول من الدولة و التي تعتبر مالكته و يمتد تدخل الدولة إلى التحكم في مسار عملية استيراد المواد الأولية و النصف مصنعة اللازمة لهذه الصناعة.

-المهمة التي تقع على عاتق الصناعات الغذائية هي تحويل المتوج الزراعي الذي يعد المادة الأولية لها إلى متوج نهائي صالح لي الاستهلاك سواء كان معلب أو في أكياس إلا أن هذه المواد الأولية يكون مصدرها غالبا الاستيراد.

-بالرغم من أهمية هذا القطاع و حجم استثماراته يبقى إنتاجه كميا و لا يحقق هوامش ربحية و بالتالي يتعرض رأس مال للإهلاك.

-تتميز الصناعات الغذائية بمؤسسات و شركات ذات منشأ قديم يعود إلى المخططات الرباعية الأولى و الثانية أي (1970-1973) و (1974-1977) على الترتيب، و منذ هذه التواريخ عجزت الجزائر على إقامة مصانع

[1] فوزي عبد الرزاق،مرجع سابق، ص 63.

[2]فوزي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص90.

[3]Restructuration industrielle et développement،car de l'industrie agro-alimentaire en Mourad boukella ، cahiers du CREAD N° 45 ، 3 trimestre، Algérie،, 1998،p50.

بنفس الحجم و السعة و بنفس الاستثمار المالي و هذا راجع لوقوع اقتصادنا تحت عجز مالي سببه انهيار أسعار النفط خلال فترة الثمانينات و تلتها الشروع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية أثناء التسعينات، حيث كانت عوائق أمام تجدىد آلات هذه المصانع و تحديثها بالوسائل الأوتوماتيكية المتقدمة.

– أنشأت بعد الفترة السابقة هياكل أخرى للصناعة الغذائية إلا أنها لم تكن بنفس الحجم و الأهمية الاقتصادية من طرف القطاع العام، حيث ظهرت هياكل أخرى من طرف القطاع الخاص و أصبحت تشكل منافس لا ياستهان بيه.

–ضعف بنية الصادرات من هذه السواد الواسعة الاستهلاك، عدا ما يتعلق بالمنتجات المعروفة مثل الفواكه و التمور، السمك و الخمور.

من خلال ما ذكرنا لازال لم يتحقق في كثير من الوحدات الإنتاجية الاعتماد على المتوج الوطني بل دائما تلجأ الدولة إلى الاستيراد من الخارج و بالخصوص الحبوب المتمثلة في القمح الصلب و اللين و هي ذات الاستهلاك الواسع في المجتمع الجزائري إلى جانب مادة الحليب سواء الطازج أو الجاف الذي كان يعرف عجزا مستمر، و أصبحت المؤسسات العمومية عبئا على كاهل الدولة،ولم يعد أمام الجزائر من خيار سوى الرضوخ لشروط صندوق النقد الدولي و إبرام اتفاقية إعادة هيكلة الاقتصاد و إعادة جدولة الديون، حول السياسات المتخذة بعد هذه الفترة .

الجدول 01: تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الغذائية	323	235	327	349	373
إجمالي الصادرات	62883	34668	30026	35191	41168
النسبة	0.51%	0.68%	1.09%	0.99%	0.91%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك،2020)

المطلب الثاني : فروع الصناعات الغذائية في الجزائر:

تضم الصناعات الغذائية مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية و قد شهد تذبذبا من سنة إلى أخرى من حيث نمو الإنتاج ، و هذا من خلال الصعوبات التي يواجهها و بالخصوص القطاع العام ، و عدم قدرته على

التكييف مع المحيط الجديد، أين فسح المجال في مختلف الفروع إلى القطاع الخاص عن طريق المؤسسات المتوسطة ليبرز أكثر و يتبوأ مكانة خاصة في الاقتصاد الوطني و يمكن الوقوف على أهم النشاطات المكونة للصناعات الغذائية في الجزائر.[1]

1- فرع المطاحن: يضم فرع المطاحن السلع الناتجة عن عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة، و ينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج موجهة للاستهلاك النهائي و ذلك بتحويل القمح الصلب واللين من أجل الحصول على سلعة السميد و الفرينة، و استمرت سيطرة القطاع العام على فروع المطاحن حتى سنة 2000.

بعد سنة 1993 بدأ القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع و بين سنتي 2000 و 2010 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ،عرف هذا الأخير تطورا من حيث سعة الإنتاج في القطاع الخاص نظرا لعدد الواحات ،المتزايدة التي تم نشاؤها خلال الفترة (2012-2014) ، مما أدى إلى زيادة كبيرة من حيث كمية التحويل، مقارنة بالقطاع العام مع العلم أن الجزائر تستهلك بين 100و128كلغ للمواطن/ سنة من الدقيق .[2]

أن تدهور الإنتاج في القطاع العمومي للسميد و الدقيق احتكر من طرف مؤسسة التي تعرف الأخرى مشاكل و معوقات حيث تواجد منافسة قوية من قبل مؤسسات القطاع الخاص، سواء من حيث تواجه منافسة قوية من قبل مؤسسات قطاع الخاص سواء من حيث عددها أو علاقتها الإنتاجية.

2- فرع الزيوت: تضم مجموع الزيوت التي يتم استخلاصها من البذور ألزيتية سواء تم ذلك بطريقة تقليدية (عن طريق العصر الميكانيكي) أو بطرق صناعية و التي تستخدم فيها المذيبات الكيماوية، أما في الجزائر فقد شهد إنتاج الزيوت منذ السبعينات احتكار " الموسمية الوطنية للمواد الدسمة"(SNCG) société National Des corps Gras، وقد تميز هذا القطاع هو الآخر خلال المراحل التنموية التي عرفها البلاد بضعف المتوج و لا يغطي سوى حاجيات لبلاد بنسبة 8% ، و رغم هذا فإن انقطاع الخاص شهد عن طريق مؤسسة CLEVITAL تطورا ملحوظا فإن سعة تحويله و إنتاجه للزيت الصناعي بلغت متوسط معدل سنوي خلال الفترة مقدار 500.000 ألف طن، بالمقابل فإن القطاع الخاص سجل خلال نفس الفترة متوسط معدل أنتاج

[1] Réseau Maghébin D'études Ecomomique ، Les Industrie Agro – alimentaire Dans Les Pays Du Maghreb ، collection études sectorielles Algerié ،1998.

[2] فوزي عبد الرزاق، مرجع سابق،ص 197.

قدره 320.000دج طن في السنة .وهذا ما بين دور المؤسسة الخاصة في تموين حاجيات السوق الوطنية رغم العجز المسجل و الشيء الملاحظ في هذا الفرع رغم الطلب المتزايد علا هذه المادة، ما يمكن قوله عن الزيوت ضعف إنتاج القطاع العمومي، حيث نسجل سعة إنتاج القطاع خاص بمقدار 187.000 طن سنويا ، مقابل 20.000 طن سنويا كمتوسط خلال نفس الفترة (2010-2013) للقطاع العام.[1]

3- فرع الحليب ومشتقاته: بالنسبة لفرع الحليب ومشتقاته تعرف هو الآخر تطورا ملحوظ بالنسبة للقطاع الخاص، من خلال التشجيع التي منحتها الدولة لهذا الفرع ،[2] عبر استردادها لمحولات وجمع الحليب.عبر كافة الوطن، أين ساهمة مساهمة مقبولة حيث أنشأت 1000وحدة عبر التراب الوطني إلى جانب 22 مصنعا للحليب و مشتقاته، و هذا بطاقة إنتاج قدرها 0.9مليار/لتر في السنة ،[3] و تعتبر الجزائر أكبر بلدان المغرب العربي من حيث استهلاك الحليب و الذي يقدر بمعدل 100 لتر/مواطن، مقابل 80 لترا في المغرب و 75 لترا في تونس حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2015 ،كما أن الإنتاج الوطني لا يغطي سوى 38% من احتياجات السوق الوطنية ، و رغم الدعم الذي تقدمه الدولة و المتمثل في 5 دج للتر فإن سياسة السعر في هذا المجال يؤثر سلبا على إقبال المستثمرين في هذا الفرع بسبب التكلفة المرتفعة لمترو التي قدرت ب 20 دح للتر، فإن صاحب المصنع يقدر أرباحه ب 5 دج فقط، و هي تعتبر غير مجدية بالنسبة للمستثمرين ،إن محدودية الإنتاج، وتراجع إنتاج الوحدات العمومية، و تباطؤ عملية الخوصصة للبرنامج الذي يشكل مصانع الحليب، فإن الإنتاج الوطني غير قادر على تغطية الطلب الوطني، و هذا ما سيؤدي في المستقبل إلى ارتفاع احتياجات الجزائر من هذه المادة الغذائية و التي تعتبر أساسية بالنسبة للمستهلك الجزائري .

4-فرع السكر: يتعلق هذا الفرع بالمتوج التي يستخلص منها السكر أي قصب السكر ،و الشمندر السكري و التي تمر بعمليات عديدة تعطي في الأخير السكروز Saccharine أو السكر الأبيض، يعتبر فرع السكر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمار إلى جانب وجود مخاطر استثمارية أخرى تتعلق بالمتوج ، كون المادة الأولية لهذا المتوج لا تتوفر في الجزائر و تخضع إلى إجراءات السوق، و هي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر (الجزائر العاصمة ، بجاية ، عنابه) و هذه الوحدات مختصة في تحويل السكر و رغم

[1] فوزي عبد الرزاق،مرجع نفسه،ص197

[2] وزارة الصناعة،حسب معلومات الوزارة.
https://www.google.com/search?q=%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%

[3]فوزي عبد الرزاق،مرجع سابق،ص199 .

هذه، فإن معدل إنتاجها يفوق معدل إنتاج القطاع العمومي و الذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000 طنا وهذا من طرف مؤسستين عموميين هما:

EKASCURE BLANKY و بالنسبة للطاقة الإنتاج لقطاع الخاص و العمومي تصل إلى 74000 طن سنويا و أن العجز المقدر في هذا المتوج هو نسبة 25%، مع العلم إنا استهلاك السكر في الجزائر يتزايد معدل قدره 8 %طن سنويا ، و هذا ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة، مع الإشارة أن في الجزائر نسبة مساهمة المنتوج المحلي من المواد الأولية لهذه السلعة تمثل (0%)وهذا له انعكاس خطير على مؤسسات الصناعات الغذائية، مع العلم أن هناك مركبا جزائري جديد لتحويل السكر تقوم مجموعة برحال الصناعية الخاصة بإنجازه بمنطقة وهران، و تصل القدرة الإنتاجية حوالي 400 ألفي طن سنويا ، و يدخل في عملية الإنتاج في غضون سنة 2016حسب تصريح رئيس المجمع.

رغم أن الدولة تسعى لإزالة العراقيل التي تواجه فرع الصناعات الغذائية كونه يحتل مكانة مركزية في الاقتصاد الوطني وارتباطه القوي بتقلبات أسعار المواد الخام في السوق الغذائية للأهم أنشطة الإنتاج الغذائي الصناعي في الاستهلاك الواسع في الوطن، و تمكينه من العودة الثابتة إلى النمو حتى يعزز المسيرة التنموية و يساهم مساهمة فعالة ني تغطية الطلب الوطني للسلع الغذائية التي لها اثأر بالغة على الاقتصاد الوطني. [1]

5- فرع المشروبات الغازية و المعدنية :

هذا الفرع يهتم بالإنتاج و توزيع المشروبات الغازية و غير الغازية حيت عرفت هذه الصناعة تطورا ملحوظا خاصة في سنوات التسعينات و ذلك نظرا لتزايد الطلب المحلي ، فبعد أن كان الطلب على المياه المعدنية يقدر بأقل من 60 مليون لتر في سنة 2010 أصبح يقدر ب 1.5 مليار لتر في سنة 2017 وبالنسبة المشروبات الغازية فقد قادر الطلب المحلي عليها في سنة 2018 ب750 مليون لتر، و عرف هذا الفرع تقلص في عدد المجمعات العمومية و إقبال كبير من المستثمرين الخواص سواء المحليين أو الأجانب الذين وصلت نسبه تغطيتهم 95% من سوق المشروبات.[2]

[1] فوزي عبد الرزاق مرجع نفسه، ص199

2 طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر- حالة صناعات الغذائية مذكره ماجستير جامعه حسيبه بن بوعلي،الشلف، ،2005 ص 147.

في المقابل يشهد القطاع العمومي تقهقرا مستمرة حيث لم يبق إلا مجمعان فقط تحت هيكلة الديوان العمومي لتسويق المشروبات، أما أهم المؤسسات الخاصة التي تنشط عبر التراب الوطني، و هي تضمن التغطية كاملة الاحتياجات السوق تتمثل في: IFRI- SIDI KE KBIR - GUEDILA - GOLEA YOUKOUS هذا بخصوص مياه المعدنية، أما المشروبات الغازية، التي تعرف هي والأخرى تطورا ملحوظا وصل إلى درجة التصدير عند بعض الخواص، حيث تمكنت مؤسستا حمود و أيفري من اقتحام الأسواق الأوروبية و بالضبط فرنسا وإسبانيا، و هذا يعتبر عامل مشجع بقدرة المتوج من منافسة المؤسسات الأجنبية بفعل تطوير وسائل الإنتاج وكذالك استعمال المعاير والموصفات العالمية.[1]

6- فرع مصبرات الطماطم :

يضم هذا الفرع عملية تصبير الطماطم و رغم التحسن الذي تعرفه زراعة الطماطم إلا أن هذا المنتوج يقوم بتغطية الطلب المحلي 40% خلال 2011-2013 في متوسط قدره 60% خلال الفترة2014- 2015 هذا التحسن يرجع إلى زيادة المساحة المزروعة وخاصة؛[2] بعد لجؤء الفلاحين إلى البيوت البلاستكية أو الاستثمار بالصحراء و بالضبط في ولاية أدرار [3] إلا أن هذا الفرع يعاني من بعض المشاكل التي يمكن ذكرها :

-نقص في تموين الفلاحين بالموارد المالية من طرف البنك (حيث أن مؤسسة " بن عزوز " بولاية سكيكدة لتحويل منتوج الطماطم بالشرق الجزائري تكفلت بتقديم أموال للفلاحين).

-بعد المنتوج عن المصانع التي تستقبلها كما هو الحال في المناطق الصحراوية و بالخصوم ولاية أدرار إلى جانب قلة المصانع غير التراب الوطني التي تحول هذه المادة.

جدول رقم02: فروع الصناعات الغذائية في الجزائر

الحليب	**لأجبان، الياغورت، الكريمات، الكريمة المجمدة، الحليب المعلب**
اللحوم الحمراء البيضاء	لمذابح، التحويلات، الحفظ والتحضير
الأسماك	المصبرات التصبير والتحضير

[1] كيته عبد الحفيظ، مساهمه الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكره ماجستير جامعه الجزائر،2018، ص 76

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2020،ص 21

[3]كبنه عبد الحفيظ،المرجع نفسه،ص 78

الخضر	المصيرات، التجميد، التحضير خضر مجمدة مجففة
المشروبات	المياه المعدنية، مشروبات غازية وغير غازية
الزيوت	زيوت غذائية، زيت زيتون، الزبدة، مواد دسمة نباتية وحيوانية
الحبوب	الدقيق، السميد، الكسكسى، الخبز، الحلويات، خبز صناعي، و بسكويت
الطماطم الاصطناعية	مركز الطماطم
السكر	صناعة السكر، الحلوى، استعمالات السكر في باقي القطاعات
الفواكه	الفواكه الجافة العصائر المصبرات والمربى

المصدر: Horri khelifa et autres ، Problématique du développement des industries agroalimentaires en Algérie،European Scientific Journal ، January 2015، edition Vol11، p126.

جدول رقم 03: الميزان التجاري السلع الغذائية الجزائرية(جانفي 2015 –جانفي2016)

السلع الغذائية	جانفي 2015			جانفي 2016		
	دينار	**دولار**	**نسبة%**	**دينار**	**دولار**	**نسبة%**
المصدرة	1.874	21	0.82	1801	17	0.88

المصدر:

Ministère des finances ، Direction Générale des Douanes ، statistiques du commerce extérieur de l'Algérie (period : mois de janvier 2016) ،p 11.

جدول رقم 04 : صادرات أهم السلع الغذائية الجزائرية لفترة 2014

الغذاء	الكمية	القيمة
السكر	476.49	18377.71
المياه المعدنية	25.99	1242.97
المعكرونة الغذائية	8.03	3089.37

الزبادي	2.92	305.21
الكسكسى	1.90	118.73
الحلويات البسكويت	0.01	3.60
زيت الزيتون	0.0001	0.02
محضرات الصلصات	0.02	17.89
التبغ والسجائر	0.0422	1.26
سلع غذائية أخرى		20784.65
لمجموع		26019

المصدر: وفق إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2014.

المطلب الثالث : أهمية الصناعات الغذائية في التنمية الاقتصادية:

إن الصناعية الغذائية صناعية حيوية تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاد الوطني و يمكن توضيح أهميتها في النقاط التالية : [1]

- ✓ تحويل المواد الغذائية السريعة التلف إلى أكثر ثبات، فيمكن حفظ بعضها عدة أيام أو أسابيع و البعض الآخر لبضعة شهور أو سنوات حسب طريقة الحفظ المتبعة، و يمكن بهذه الطريقة جعل الغذاء متوفر طوال فصول السنة، و الاستفادة من المحفوظ منه بالتعليب أو لتجفيف في مواسم رداءة الإنتاج بسبب حصول جفاف أو تعرض المحاصيل الزراعية إلى آلاف التي تقضي عليها كمحصول الطماطم مثلا.
- ✓ تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم لتناجها إلى حد يشجع على إنتاجها، بل إنها تترك جمال مفتوحا نبيع الكميات الفائضة إلى معامل التصنيع و بأسعار مناسبة، كما أن توفرها في مواسم ندرتها تساهم في عدم ارتفاع أسعارها و هي طازجة و بالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك .
- ✓ تعمل طرق الحفظ الحديثة كالتجفيف مثلا على تقليل وزن الغذاء و حجمه مما يسهل و يقلل نفقات شحنه إلى مسافات بعيدة و لهذا هناك فائدة في نقل الغذاء إلى مناطق استهلاكية في مختلف بقاع العالم.
- ✓ الصناعات الغذائية مهمة في إعداد غذاء ذي قيمة غذائية متجانسة، كما أن الأغذية المصنعة هي رخيصة نسبيا مع الطازجة إذ أخذ بعين الاعتبار تكاليف عمليات النقل و التحويل و التوزيع....الخ ، و لقد ساعد

[1] حامد عبد الله جاسم،الصناعات الغذائية،جامعة بغداد،الطبعة الثانية،الجزء الأول 1975،ص14.

التقدم في مجال هذه الصناعة في كثير من بلدان العالم على الإبداع في إنتاج أنواع عديدة من الأغذية، ففي أمريكا مثلا متوفر ما يزيد عن 90000 نوعا من أنواع الأغذية المصنعة.[1]

- ✓ للصناعات الغذائية تأثيرا مباشرة على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها،كصناعة مواد التعبئة المختلفة، من علب صفيح و علب زجاجية و كذالك مواد التغليف و غيرها، وكذلك الآلات الخاصة بالتصنيع، و المواد الكيمياوية الحافظة، وبالتالي لما ارتباط وثيق بالصناعة التحويلية الأخرى تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التحويلية ذات الكثافة العمالية تخفض عنصر البطالة.
- ✓ الصناعات الغذائية كوسيلة لتدعيم التكامل القطاعي بين الزراعة و الصناعة، و يتجلى في كونها لها علاقة قوية بمختلف الفعاليات الاقتصادية الأخرى،حيث أن استمرارية التصنيع الغذائي بتوقف على توفير مواد الخام الزراعية.[2]

[1] فوزي عبد الرزاق،مرجع نفسه،ص14

[2] إبراهيم حمدان ، التقدم في الصناعات الغذائية ،مؤسسة الضمان ،الكويت،1991، ص 27.

خلاصة الفصل:

يعد قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في اقتصاد اي دولة، باعتباره من الصناعات الأساسية والهامة التي تسهم بشكل فاعل في تأمين الغذاء للإنسان، وتعمل على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية، كما أن تطوير قطاع الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية أخرى .

كما أن للصناعات الغذائية علاقة تشابكيه قوية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الفلاحية، الخدمية و الصناعية من خلال مخرجات و مدخلات كل قطاع، فالصناعة الغذائية تعتبر فرعا من فروع قطاع الصناعات التحويلية، له دور مهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تطورت عبر التاريخ مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم ويقع معظم نشاط الصناعات الغذائية ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللصناعة الغذائية علاقة تشابكيه قوية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة "القطاع الصناعي، الفلاحي، الخدمي" من خلال مخرجات ومدخلات كل قطاع .

الفصل الثاني:

واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

تمهيد:

تعتبر عمليات التصدير واحدة من وظائف التجارة الدولية، إذ تصنع البضائع داخل الدولة ثم تشحن بغرض بيعها أو التجارة بهيا، إذ أهنا تزيد من إجمالي إنتاج للدولة.

وسنتناول في هذا المحور مدخل مفاهيمي آليات التصدير، وإعطاء أساسيات حول هذه العملية بعد التطرق إلى ماهية التصدير وأنواعه، وهذا ما سنحاول معالجته في هذا الفصل بداية دراسة الصادرات الجزائرية وبالأخص خارج المحروقات نحو العالم وأفاق تنميتها.

وعليه قسم الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم التصدير وأنواعه ودوافعه

المبحث الثاني : مكانة الصناعات الغذائية في بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المبحث الأول : مفهوم التصدير وأنواعه ودوافعه:

يعتبر التصدير في الوقت الحالي من الوظائف الهامة المنظمة، فهو إحدى الركائز الأساسية لتقدم ونمو المؤسسات، ومن هذا المنطلق سنتعرض إلى تعريف أهمية وأهداف التصدير.

المطلب الأول: مفهوم التصدير ، أنواعه وأسباب اللجوء إليه:

1. مفهوم التصدير:

التعريف الأول: التصدير هو عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم بمعنى من مواطن حقيقي إلى شخص أجنبي.[1]

التعريف الثاني: التصدير هو الشكل البسيط للدخول إلى الأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع البدائل الأخرى وعلى العموم يمكن أن ينظر إلى التصدير من زاويتن:[2]

- ✓ التصدير باعتباره نشاطا سلبيا وهو عندما تبيع المؤسسة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس النشاط التسويقي الدولي بالمناسبات فقط.
- ✓ التصدير باعتباره نشاط ايجابيا والذي يعني أن المؤسسة تقرر االلتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.

التعريف الثالث: أما النظرة الثانية للتصدير باعتباره نشاطا إيجابيا والذي يعني أن المؤسسة تقرر االلتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج، كما تخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.[3]

---

[1] سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999 ص 40.

[2] غول فرحات، التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، الجزائر، ص190.

[3] غول فرحات،نفس المرجع،ص190.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان التصدير عبارة عن عماليات مختلفة تهدف بواسطتها للبحث عن اسواق جديدة خارج الوطن لتصريف السلع والبضائع المنتجة داخل الوطن والبحث عن فرص تسويقية في الخارج.

2. أهمية التصدير:

يعد التصدير أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تدل على تطور بلد ما، ويعكس مدى نمو اقتصادها وتأثيره العالمي، فنمو الصادرات وزيادة حجمها بدعم من موقف الميزان التجاري في اقتصاد ما من حيث زيادة نسبة الصادرات بنسبة زيادة الواردات، الأمر الذي يؤثر في نمو الاقتصاد المحلي.

كما أن للصادرات دور قوي في نفاذ السلع المحلية للأسواق الدولية، الأمر الذي يجعل من تطور نمو الصادرات أحد أهم مصادر تنويع الدخل بالنسبة للقطاعين الخاص والحكومي.

كما أنه يساعد على خلق المزيد من فرص العمل وزيادة الإنتاج الذي بدوره سيساعد على خفض تكلفة الإنتاج، وبالتالي سينعكس ذلك على خفض سعر التكلفة على المنشأة ، تربح المنشآت من تصدير منتجاتها بعدة طرق: [1]

- ✓ زيادة المبيعات وفرص نمو أعمال المنشأة بفتح.
- ✓ أسواق جديدة .
- ✓ تقليص المخاطر من خلال تنوع الأسواق.
- ✓ خفض التكاليف الثابتة الناتجة عن زيادة الإنتاج.

1-1خلق فرص عمل جديدة

للتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول، ووسيلة فعالة في خلق فرص عمل جديدة، والنظريات الاقتصادية في عمومها تقترح بان الصادرات تستخدم وبشدة عوامل الإنتاج بوفرة كبيرة وفي الاقتصاد الوافر بالقوة العاملة، لان زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية والخدمات، تمكن هذه الأخيرة من النمو إلى أقصى كفايتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى توظيف عدد كبير من العمال وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. إن تحول الطلب الخارجي إلى السلع المنتجة محليا يعمل على إنتاج هذه السلع وبالتالي زيادة فرص الاستثمار المربح والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم العمالة.

[1] دليل التصدير في المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى ،2014ص 15.

ويؤكد الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصادرات في توفير فرص العمل، أن كل مليار دولار من الصادرات يضيف نحو 270 ألف فرصة عمل جديدة ، وقد استطاعت دول مثل: كوريا وتايوان والصين من خلال نشاطا لتصدير تحقيق نمو سريع في العمالة حتى وصلت إلى حد التشغيل الكامل، وأصبحت ، الدول لا تواجه في الواقع مشاكل في البطالة، وتفرغت تماما لإعادة تأهيل قوة العمل بما لأنشطة أكثر إنتاجية وكفاءة.[1]

2-2 إصلاح العجز في ميزان المدفوعات :

تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الأجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.[2]

2-3 جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي :

يتضح من تجارب الدول الناجحة في التصدير أهمية دور الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير، حيث ترجع أهمية الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى أن هناك علاقة تبادلية بينها وبين التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الإدارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية، حيث سمح تواجد رأس المال وتوافره بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة تطوير المنتج وخفض تكلفة الإنتاج. ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يسهم في زيادة الإنتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية و السلعية، وتقوم دورها في جذب استثمارات جديدة.

2-4 تحقيق معدلات نمو مطردة:

إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحد رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو صادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الأجنبية، وعلى غم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الأجنبية، إلا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد

---

[1] رضوان عبد الحميد، سياسات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009، ص1.

[2] موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع:
http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf أطلع عليه بتاريخ 11/05/2022

وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم و الاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة.

إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية و أجنبية جديدة لا تتحقق بعد فترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الأجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة بعد أخرى، عندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تؤتي سياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية، ويكون هذا بمثابة لق حلقة مفرغة حميدة بين الاستثمارات و الصادرات، تأتي بالمزيد من الصادرات مما يقوي من التوجه التصديري للسياسة الاقتصادية.

3-طرق التصدير :

يعد التصدير من بين ابسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية، لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر مقارنة مع الأشكال الأخرى، كالاستثمار الأجنبي المباشر و التحالفات الإستراتجية ... الخ. وعلى العموم قد يكون نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا إيجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق، أو إنما تنظر إلى الأسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، أما النشاط الإيجابي يعني أن المؤسسة تقرر االلتزام عن فرص تسويقية ويوجد في التصدير أسلوب التصدير،والتصدير غير مباشر.

المطلب الثاني: أنواع التصدير:

- ✓ **التصدير المباشر:** هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة ويمكن أن يتم عن طريق الوكلاء، الموظفون أو الممثل الدائم للشركة المقيم في الخارج، يتوافق التصدير المباشر مع نفس حالات التصدير غير المباشر، كما أنه يتوافق مع الحالات التي لا يكون فيها ضغوط اقتصادية أو سياسية من أجل الإنتاج في الأسواق الأجنبية المعنية، ويمكن استخدام هذا الأسلوب في التصدير إلى الأسواق القريبة التي يمكن معرفتها ودخولها مباشرة وبسهولة، وكذلك التصدير إلى الأسواق الصغيرة التي لا تبرر بذل جهود كبيرة. أو هو عملية تقوم بها المنشأة المصدرة ببيع المنتج المشتري أجنبي والذي يقوم بدوره ببيعه مرة أخرى في نفس السوق الأجنبي. [1]
- ✓ **التصدير الغير مباشر (إعادة التصدير):** هو عندما تقوم المنشأة المصدرة ببيع المنتج للمشتري أجنبي والذي يقوم ببيعه مرة ثانية المشتري آخر في سوق أجنبي آخر فضلا على ذلك، فإن هناك

[1] رضوان محمود العمر،التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008 ص 134.

عدة صور أخرى للاستثمار الأجنبي غير المباشر منها؛ حقوق الامتياز واتفاقيات البيع والترخيص. ومن المهم التأكيد أن الاستثمار الأجنبي غير المباشر يعد من الطرق المفضلة لدخول الأسواق الجديدة، وخاصة بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة. [1]

ويتم التصدير الغير مباشر باستخدام الوسطاء حيث تقوم شركة ما بتعهد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجانب يعملون لحسابهم الخاص من أجل ضمان دعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية، لذا تقوم الشركة بإضافة وظيفتها التجارية (التصدير إلى أشخاص لديهم خبرة ومعرفة جيدة بأسواق التصريف على خلاف وكلاء العمولة، يقوم هؤلاء الوسطاء بشراء المنتجات وبيعها إلى زبائنهم، في الواقع هناك عدة أنواع من الوسطاء الذين يتمركزون سواء في الدولة المصدرة أو في البلد المشتري وأيضا في دول أخرى (مثل شركات التجارة العالمية).[2]

- ✓ **التصدير المشترك:** التصدير المشترك هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام خاص أو مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، بحيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين أنشطتها التصديرية، يمكن أن يظهر هذا الأسلوب بأشكال قانونية، وتترجم أهدافا محددة تبدأ من الحصول على المعلومات عن الأسواق وحتى البيع للمنتجات في إطار شركة تجارية، وذلك من خلال شكلين هما :[3]
- ✓ **الاتحاد التصديري:**يقوم الاتحاد على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات راغبة بالتصدير سيكون اقتصاديا وأكثر فعالية وماليا أكثر منفعة من سلسلة من الأعمال الفردية. الهدف الأساسي للاتحاد هو التصدير بكثرة وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص، إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين وبالتالي سيكون البيع بسعر أفضل وفي أسواق أوسع وخاصة الشركات الصغيرة التي لا تتمكن من التصدير بمفردها، ويقوم هذا الاتحاد مهما كان شكله بوظائف جزئية هامة تتعلق بالنشاط التصديري .
- ✓ **التصدير المحمول:** هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة مقابل عمولة محددة بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانات ضعيفة لا تمكنها من القيام بالتصدير بمفردها دون أن تتبع الشركة الكبيرة سلوك شركة التجارة الدولية.

[1] دليل التصدير في المملكة العربية السعودية،مرجع سابق،ص 18.

[2] رضوان المحمود العمر، مرجع سابق، ص 135.

[3] رضوان المحمود العمر،نفس المرجع،ص139-141.

المطلب الثالث: أسباب ودوافع اللجوء إلى التصدير

للتصدير هدف قومي يهم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء إذ انه لا يقل أهمية عن الدور الذي يؤديه الاستثمار في تنمية الدخل القومي وتحديد اتجاهات الإنتاج حسب متطلبات واحتياجات الأسواق الخارجية. ومن دوافع التصدير ما هو داخلي يعود للمؤسسة حيث تخضع لقراراتها وفلسفتها ومنها ما هو خارجي تحكمه ظروف ومتغيرات الأسواق الخارجية ويحتل عامل تحقيق الربح في مقدمة الأهداف التي تسعى المؤسسة لتحقيقها كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها الخارجية، وتحقيق النمو والاستقرار في نشاطاتها، وهناك عوامل أخرى غير الربح، تسعى المؤسسات لتحقيقها تتمثل بتحقيق زيادة و الحفاظ على حجم مبيعاتها وحصتها السوقية وخدمة الزبائن في أسواق معينة، وتوفير سيولة نقدية تحتاجها لمواصلة نشاطاتها وضمان الأمان والاطمئنان لتواصل نشاط الإدارة القائمة في المؤسسة، إضافة إلى أهداف إنسانية تتمثل بالحفاظ على تشغيل القوى العاملة في المجتمع وإنتاج سلع بمواصفات جيدة للمستهلكين

إضافة إلى هدف تحقيق الربح هناك أهداف أخرى تتعلق بالتزامات المؤسسة تجاه الأسواق الخارجية تتفاوت أهميتها بمقدار ما تساهم في تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح المتوقع ويمكن تحديد دوافع التصدير بالاتي:[1]

- ✓ لإفادة من و وفرات الحجم الكبير في التسويق.
- ✓ تحقىق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية
- ✓ تدهور الطلب في السوق المحلية و إقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها.
- ✓ تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن .
- ✓ اغتنام فرص تسويقية خارجية تحقق مردودا مشجعا للاستفادة منها.
- ✓ صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا.
- ✓ تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير.
- ✓ تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية.
- ✓ تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.

[1] صديق محمد عفيفي،التسويق الدولي نظم التصدير و الاستيراد،وكالة المطبوعات الجامعية،الكويت،1973،ص ص61-62.

- ✓ تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.
- ✓ الإفادة من التمييز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.

وهناك دوافع أخرى تشجع المؤسسة على التصدير أهمها :

- ✓ -قدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية.
- ✓ -توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة.
- ✓ -الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج، بيع، تسويق دولي، تعدد الجنسيات.
- ✓ -توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته.
- ✓ تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية.
- ✓ تطوير و إدارة الأفراد العاملين في المؤسسة.

المبحث الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر:

تعاني الجزائر منذ الاستقلال من مشكلة توفير الغذاء للسكان، و ارتفاع مخصصاتها المالية الموجهة لهذا الغرض، و نظر لأهمية الدور الذي يلعبه الإنتاج الغذائي في تحقيق الأمن الإستراتيجي، و من أجل تنمية اقتصادية شاملة خاصة في المجال الزراعي باعتباره المورد الرئيسي في تمويل الصناعات الغذائية، تبنت الجزائر مخططات تنموية لتطوير الإنتاج الزراعي و النهوض بالقطاعات الأخرى وخاصة قطاع الصناعات التحويلية للمنتجات الغذائية لمساهمتها في مختلف المؤشرات الاقتصادية و التي تحاول الإشارة إلى بعضها.

المطلب الأول: مساهمة الصناعات الغذائية الجزائرية في بنية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

1- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في الإنتاج الوطني:

الجدول01: يبن تطور إنتاج المواد الغذائية في الفترة (2010-2012)

السنة / الفروع	2010	2011	2012
الحبوب	45.5	42.5	55
الطماطم	7.6	7.1	/
البقوليات	723.45	788.17	/

البطاطس	33	37.8	38.2
الخضروات	86.4	95.7	97
الحمضيات	7.9	11.1	9.6
الكروم	5.6	4	10.36
الفاكهة	12.33	13.82	15.5
زراعة الزيتون	3.1	6.1	3.9
التمور	6.1	7.2	7.9
اللحوم الحمراء	33.8	4.2	4.4
الحليب	2362.9	2927	3000
اللحوم البيضاء		3.4	3.4
البيض	4379.7	4822.5	5000

المصدر: بوزيدي حافظ أمين استخدام منهجية بوكس جنكيز للتنبؤ بحجم الطلب على المنتجات الصناعات الغذائية في الجزائر، مذكره لنيل شهادة ماجستير،تخصص الأساليب الكمية في التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعه بسكرة ،2014 ص 15.

يلاحظ من خلال الجدول أن الإنجازات أو النتائج المحققة تفوق في كثير من الأحيان الأهداف المسطرة خاصة في السنوات الأخيرة 2011 ، 2012 و في جل المواد الغذائية الموضحة بالجدول أعلاه و رغم ذالك، تبقى هذه الجهود غير كافية بدليل فاتورة الواردات التي تثقل كاهل الميزان التجاري الجزائري و رغم ذالك ، تبقى هذه الجهود غير كافية بدليل فاتورة الواردات التي تثقل كاهل الميزان التجاري الجزائري إضافة إلى عدم كفاية (إن تم نقل ندرة) بعض المنتجات على المستوى المحلي و الوطني.

2- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في التجارة الخارجية:

تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة جدا على تموين مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية بالمادة الخام الأولية عن طريق الواردات و هذا بتغطية تجاوزت في كثير من النشاطات 50% ، و إن اختلفت حسب نوعية كل نشاط و هذا في حد ذاته خطر على الاقتصاد الوطني و هو يعتر تابعا لتغيرات المحيط الدولي، إن كانت الجزائر خلال مسيرتها التنموية تعتمد على استيراد المواد الأولية، و كذلك السلع الجاهزة الغذائية فيمكن القول إن في المرحلة الحالية و بفضل مؤسسات القطاع الخاص لبعض المنتجات كالسميد و السكر حليب و مشتقاته و الزيت، كذلك الطماطم، أثبت تنتج في الوطن لكن تعتمد في معظمها على المواد الخام الأولية

المستوردة من الخارج، وفي المقابل فإن الصادرات من هذه السلع الغذائية الضرورية السميد مشتقاته، السكر، الطماطم، الزيت الاصطناعي فهي منعدمة وبهذا فقد ساهم انفتاح الاقتصادي للجزائر و تحرير التجارة الخارجية في تدفق أشكال السلع من مختلف أنحاء العالم على السوق الجزائرية وعرفت السوق حد التشبع وهذا كان له اثر علا لإنتاج الصناعي الغذائي الذي عرف هو الآخر منافسة شديدة، و يمكن استعراض هيكل الصادرات من السلع الغذائية.[1]

3- تطور قيمة الصادرات من الصناعات الغذائية:

إن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تعتبر ضئيلة جدا أين بلغت معدل متوسط الفترة (2010 -2015) مقداره 2.91% من إجمالي الصادرات، واحتلت مجموعة مواد التجهيزات الصناعية المرتبة لثانية خلال هذه الفترة معدل متوسط قدره 0.28%، لتليها مجموعة المواد الغذائية بمتوسط قدره 0.24% و لهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا تمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2% وهي نسبة ضئيلة و لا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية ،وبالتالي فإن الحديث عن الصادرات الجزائرية مع السلع الغذائية يعكس حقيقة مدي تطور الإنتاج الصناعي الغذائي، الذي لازال لم يتحقق فيه الاكتفاء الذاتي، هذا إذا كان في المستقبل، نتطور فإنه دون شك يصطدم بعراقيل وصعوبات منها المنافسة الحادة في الأسواق العالمية .

وتكشف الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء و الإعلام التابع لمصالح الجمارك عن استمرار تحسن المداخل الجزائرية، إلا أن ذلك يتم موازاته مع استمرار ارتفاع الغلاف المالي المخصص للواردات إذ تخصص الجزائر حاليا 50% من قيمة مداخليها للاستيراد، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات لنفس الفترة ضئيلة جدا و لا تتجاوز قيمة 501 مليون دولار أي أقل 3% للقيمة الإجمالية الصادرات.

وهذا من شأنه أن يكون له أثر سلبي و تبعية مستمرة للأسواق العالمية، تعرض البلد من ناحية الأمن الغذائي للخطر في أي لحظة في ظل التقلبات و التحولات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، و يظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز.[2]

4-دور قطاع الصناعات الغذائية في التشغيل

[1] منشورات وزارة التجارة سنة https://www.google.com/search?q2015

[2] زرقين عبود وفوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،العدد01،جامعة أم البواقي،سنة 2014،ص159.

إن قضية التشغيل تعتبر من القضايا المهمة في الاقتصاد الوطني و هذا لتأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية و عشية حصول الجزائر على الاستقلال كانت وضعية القطاع سيئة إذ ميزته سيطرة التشغيل الزراعي حوالي نسبة 70%، من مجموع المواطنين العاملين بهذا القطاع هذه الوضعية جعلت الاقتصاد الوطني عشية انطلاق المخططات غير قادرة على ضمان التشغيل الكامل إلا بنسب قليلة، و عرفت المراحل أهدايا مختلفة لضمان التشغيل الواسع و خاصة في القطاع الصناعي، وكان البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أهدافه المتمثلة في إعادة تنشيط الطلب و دعم النشاطات التي تنتج القيمة المضافة و توفير الشغل عبر ترقية الاستغلال الزراعي و المؤسسة المنتجة ، خاصة منها المحلية ذات الحجم الصغير و المتوسط و بالخصوص في فرع الصناعات الغذائية. .[1]

و من خلال هذا البرنامج اعتبرت الحكومة خلال هذه الفترة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فاعلتين أساسيتين للشغل في الجزائر، بحيث أن تعداد المؤسسات المتوسطة والصغيرة النشيطة ضمن قطاع الصناعات الغذائية و ذات إمكانيات هائلة للنمو، تمثل الوسيلة لأنجح للإنشاء السريع لمناصب شغل دائمة و تشكل كذلك وسيلة تحديد التشغيل الذي يمثل أحد الانشغالات الرئيسية للسلطات العامة. [2]

5- مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة :

لقطاع الصناعات الغذائية أثار فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تنتج عن هذا القطاع، حيث أن أهم المواد الأولية اللازمة ودمعات هذا القطاع متوفرة بالبلاد ذلك بنسب متوسط إن تطور وتوسيع هذا القطاع يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة، لقد عرف قطاع الصناعات الغذائية في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، سواء من حيث الإنتاج الخام أو من خلال مساهمته في القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني،و لقد تبنت الدولة إستراتيجية تطوير المؤسسات ألمتوسطه و الصغيرة، والتي تحقق تحويلات الموارد المحلية و خاصة المستوردة من أجل الاستهلاك النهائي و هذا ما يبين حساسية هذا القطاع اتجاه تغير عرض و أسعار المواد الأولية.[3]

جدول02: مساهمة الصناعات الغذائية في تكوين القيمة المضافة 2014-2018

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة الإجمالية	132.3	124.5	130.6	140.7	157.5
القيمة المضافة خارج المحروقات	85.5	93.2	100.4	104.1	105

[1] زرقين عبود وفوزي عبد الرزاق المرجع نفسه، ص 160.

[2] زرقين عبود وفوزي عبد الرزاق مرجع سابق،ص 163

[3] فوزي عبد الرزاق الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصناعات الغذائية وعلاقاتها بالقطاع ألفلاحي،مرجع سابق،ص 187.

مساهمة ص غ في القيمة المضافة	2.45	2.85	2.99	2.91	2.80
مساهمة ص غ في إجمالي القيمة المضافة المحققة في الصناعة	38.8	38.7	38.9	39	38.4

Source :(bulletin d information statistique de la PEM،2020

المطلب الثاني: إجراءات سبل ترقية صادرات الصناعات الغذائية

1- توفير الإطار القانوني الملائم لهذا النشاط:

تم سنة 1991 إنشاء إطار تشريعي يكرس تحرير التجارة الخارجية، و يحدد الاستثناءات الخاصة مع إدماج الإشغالات المتمثلة في حماية الإنتاج الوطني و خاصة منتجات الصناعات الغذائية و ترقية صادرتها بفضل إجراءات متوافقة مع التزامات الجزائر مع قواعد التجارة العالمية .

2- الإطار التأميني و التمويلي :

لا يمكن الحديث عن قطاع صناعات غذائية فعال إلا بتوفير ضمانات و تأمينات كافية على صادرها من طرف الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX و التي تم إنشاء نقل أمها مع بداية 1996 ، حيث تم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية و غير التجارية و أخطار الكوارث الطبيعية إضافة للمشاركة في المعارض الدولية و استكشاف أسواق جديدة، وفي الجانب التمويلي بتقديم قروض مؤسسات الصناعات الغذائية الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو أثناء العملية التصديرية.[1]

3 -توفير الإطار المؤسساتي و التنظيم الملائم :

تتمثل الإجراءات الحكومية في إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI و الشركة الجزائرية للأسواق و المعارض SAFEX ،و المركز الوطني لمراقبة الجودة و الرزم CACQE، و المركز الوطني

للسجل التجاري CNRC،و الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين، و فيما يتعلق بترقية الصادرات خارج

[1] مصطفى بن بادة، تراهن على تعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات،(http//www.radioalgèrien.dz) ،2010/06/05.

المحروقات فقد جاء الأمر 03/04/الذي تضمن وجهة نظر مؤسسية عبر إنشاء هيئة وطنية تتكلف بترقية التجارة الخارجية ALGEX حيث تتمتع بصلاحية إنشاء مكاتب ربط و تمثيل و توسع تجاري في الخارج بغرض مساندة دخول المؤسسات الوطنية و خاصة مؤسسات، الصناعات الغذائية في الأسواق الخارجية، ولتفعيل هذه السبل والآليات من أجل تطوير قطاع الصناعات الغذائية يجب تجاوز و تقليل الصعوبات التالية: [1]

- ✓ سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة و الفعالية و المرونة المتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحة الصناعية للاقتصاد الجزائري.
- ✓ التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية و تنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير و المنافسة و المعاملات التجارية ، وهذا بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الغذائية في الجزائر بإصدار مراسيم و أوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات، من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي و الجمركي و إعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات.
- ✓ البنوك تمنح قروضا و تسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع و تقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة و الموجهة نحو التصدير.
- ✓ غياب التناغم التمفصل الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات و أرباب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة حول إيجاد أفضل الصيغ و أنجع السبل الكفيلة بتصدير منتجات الصناعات الغذائية إلى الخارج، و يغزو المتخصصون ضعف صادرات الجزائر، إلى عدم ناجعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنها تنشيط وضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو و خارج الجزائر ، و يرى خبراء جزائريون أن منتجات الصناعات الغذائية سيما التمور (الرتبة ثانية عالميا من حيث الإنتاج، و المرتبة 28 عالميا من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مدا خيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هو واقع حاليا.
- ✓ اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت و معايير الإنتاج، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق و المواصفات الدولية، بما في ذلك المنتجات الفلاحة، و

[1] طارق قندوز وقاسمي السعيد ،تحديات ورهنات إستراتجية ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات،جامعة مسيلة،الجزائر، ص ص7،8

التي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنهما تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من مناقشة المنتجات المتواجدة في الأسواق الأوروبية و العربية.

المطلب الثالث: قطاع الصناعات الغذائية كبديل لصادرات خارج المحروقات

دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات، حيث قامت بعدة إجراءات وتحفيزات من شأنها النهوض بشتى القطاعات الإستراتيجية كقطاع الصناعات الغذائية، والاهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد مساهمتها في عملية تنويع وتنمية صادراتها الوطنية خارج المحروقات في نقاط التالية: [1]

1-تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية :

إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الإنتاجي القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية، وهيكلة المؤسسات، وفتح المجال واسعا أمام القطاعين العام والخاص، بما يكفل لعب دور هام في العملية التنموية هي عوامل ضامنة لديناميكية تنموية حقيقية، بن تتحقق إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون ترقية الشاملة الاستثمار الوطني والأجنبي.

حيث منحت الدولة مجموعة من التحفيزات عموما للمستثمرين في كافة القطاعات، وتحفيزات استثنائية بالأخص للقطاعات المنتجة والداعمة للتنمية الاقتصادية، والتي نص عليها قانون الاستثمار في الجزائر، كما يلي: "فضلا الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، تستفيد الاستثمارات عن المحددة في المادتين 1 و2 من القانون مما يأتي:

– الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار – .الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

[1]:براينيس عبد القادر،دور الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر،مجلة دفاتر بوداكس،العدد2016/06،ص52

– الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
–الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية.

2–دعم مؤسسات الصناعات الغذائية في ضوء الإستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

دعم للمؤسسات الوطنية ككل ومؤسسات الصناعات الغذائية خصوصا، بما يجعلها قادرة على اقتحام الأسواق الدولية بوضع إستراتجية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

1سياسة سعر الصرف:

حيث يتم تخفيض قيمة العملة الوطنية من طرف الحكومة أو السلطة التنفيذية المختصة الممثلة في مجلس النقد والقرض، وذلك بهدف تصحيح اختلال أساسي كما هو الحال في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، علما أن السلطات العمومية لم تكن ترى هذا الإجراء مناسبا لأنه لم يؤدي إلى تنويع الصادرات نظرا لافتقاد الاقتصاد الوطني للفائض، غير أن هذه السياسة أصبحت مفروضة على السلطات النقدية بناءا على شروط المؤسسات النقدية والمالية الدوليتين، ليتم اتخاذ أول قرار بتخفيض العملة الوطنية سنة 2010 بنسبة 22 %ثم سنة 2012 بنسبة 40%، ثم سنة2014 ، ثم سنة 2016 بنسبة 10%، ليؤدي ذلك التخفيض إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتوج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير على غرار المنتجات الغذائية، وبالتالي تسوية المبادلات الخارجية عند مستوى يضمن توازن السوق.

2–تأمين وضمان الصادرات:

تم إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية سنة 2006 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات(CAGEX).

3–تمويل الصادرات:

ويتم عن طريق تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية، وكذا إنشاء الصندوق الخاص بترقية الصادرات حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

4–الإطار المؤسساتي :

تم إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض والمرصد الوطني للأسواق الخارجية، وكذا المركز الوطني للوثائق الاقتصادية، ثم تحولا بعد ذلك إلى الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية.

-ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

-ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية،

-إعداد المؤسسات الجزائرية وتنظيمها ومساعدتها في المعارض والنظارات الاقتصادية بالخارج؛

-تسهيل دخول المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛

-تنشيط بعثات الاستكشاف والتوسع التجاريين؛

-ترقية نوعية العلامة للمنتوج الجزائري بالخارج؛

-مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب.

-تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛

5-إجراءات أخرى:

كإنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات إنشاء مجلس اعلي لتنمية الصادرات (مهمته القيام برسم الإستراتجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية ومتابعة تنفيذها)،إنشاء ملف لتصدير.

خلاصة الفصل:

من خلال التعرف على ماهية التصدير وكذلك أنواعه، إذ يعتبر نشاطا اقتصاديا يسهل تدفق السلع والخدمات من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة مع الاعتماد على مختلف الميكانيزمات والإستراتيجيات التي تحقق لها مختلف الأبعاد، فبالرغم من التسهيلات الممنوح منها سلطات الجزائرية في هذا المجال وتجنيد الهيئات الساهرة علا على ترقية الصادرات خارج المحروقات إلا إن حجمها ظل ضئيلا مقارنة بنظيرتها الصادرات النفطية .

الفصل الثالث:

دور الصناعات الغذائية في ترقية الصادرات غير نفطية في الجزائر

(2010-2020)

تمهيد

لقد حاولت الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال على تنويع الصادرات خارج المحروقات، وتقليل تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات، وهذا نظرا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤثر على مدا خيل الدولة من العملة الصعبة، وبالتالي يؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ولقد كانت هناك الكثير من المجهودات لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الواقع لم يتغير كثيرا رغم الإمكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر، والتي تسمح لها ببناء اقتصاد قوي خارج المحروقات يؤدي إلى تنويع في الصادرات.

المبحث الأول: واقع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري:

تعتبر الصناعات الغذائية وسيلة أساسية لتحويل المواد الخام الزراعية و الحيوانية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، مع إيجاد دخل وإتاحة فرص عمل ومساهمة في التنمية الاقتصادية ككل.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للصناعات الغذائية في الجزائر:

تتميز العلاقة بين الزراعة والصناعة بأنها تكاملية، فالزراعة تساهم في تصريف السلع الصناعية، حيث يتم تسويق المنتجات الصناعية إلى القطاع الزراعي مثل المكائن والآلات والأسمدة الكيماوية والمبيدات والمعدات وإنشاء السدود والخزانات وقنوات الري والمحركات الكهربائية وغيرها، كما تحتاج الصناعة إلى المواد الخام من القطاع الزراعي ومثال ذلك الصناعات الغذائية وصناعة المنسوجات وصناعة الأثاث وصناعة الأدوية، غير أن هذه الدور سيهتم بقطاع واحد يعتمد بدرجة كبيرة في مدخلاته على المنتجات الزراعية وهو "قطاع الصناعات الغذائية"، والذي قد يساهم في تحسين الأمن الغذائي لأفراد المجتمع مما يساهم بشكل وافر في التنمية الاقتصادية للبلد إذا ما أحكم تكامل هذا القطاع مع قطاع الزراعة.

بالنظر إلى التوجه الحديث للمؤسسات نحو سوق الصناعات الغذائية فإن الملفت للانتباه هو سعي المؤسسات الجزائرية للحصول على موقع معتبر في هذا السوق والتحكم فيه إلى حد ما بما يتيح لها الفرصة للبقاء وتحقيق الأرباح في هذه السوق التنافسية، فعلى المستوى الدولي يلاحظ أن صادرات الدولة الجزائرية من الأغذية والمشروبات في سنة 2011 كانت تقدر ب 111 مليون دولار الأمريكي، وهذا المبلغ يشكل مصدر قلق ويعبر عن تبعية الدولة للدول المستورد منها هذه المنتجات.

1-واقع التنمية الزراعية في الجزائر

والجزائر رغم أنها تزخر بأراضي فلاحيه معتبرة إلى حد ما، فالمشكلة التي تواجهها الجزائر تتمثل في قضية إنتاج المنتجات الزراعية، وعلى سبيل المثال منتج الحليب الذي يعاني من صعوبة تجميعه من المزارع الريفية المتناثرة في الكثير من الأحيان حسب ما توصلت إليه الدراسة، بالإضافة إلى تراجع اهتمام الدولة ببعض المحاصيل الزراعية، اذلم يحض قطاع الصناعات الغذائية بأهمية، ويتمثل مجال النشاط بالنسبة للإنتاج الزراعي حسب المدونة للأنشطة الإنتاجية الملخصة في الديوان الوطني للإحصاء المتعلق بالفلاحة الغذائية أساسا فيما يلي: [1]

[1] بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث ،عدد 09 / 2011ص188.

إنتاج التبغ والكبريت، الحبوب، صناعة السكر، مشروبات كحولية وغير كحولية، صناعة الحليب، صناعة تعبئة اللحوم والأسماك والخضر والفواكه وصناعة منتجات مغذية للحيوانات، كما أن الفترة 2011-2012 عرفت انتعاش في الإنتاج الفلاحي حيث تصاعد بنسبة 3.86% سنوياً نتيجة تسجيل ارتفاع في الإنتاج النباتي بنسبة 5.42% وزيادة في الإنتاج الحيواني بنسبة 2.82%، فالملاحظ بصفة عامة انتعاش في هذه الفترة تسبب فيه الإنتاج النباتي أساساً، لكن في السنوات القليلة الماضية يظهر أن الجزائر حققت قيم مضافة في هذا القطاع إذ تحقق تطور في سنة 2016 قدر ب 10.1% في القيمة المضافة.

2-مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري:

تشير التقارير الصادرة عن السلطات الرسمية الجزائرية أن قطاع الصناعات الغذائية يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الوطني، فقد كشف وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار أن مخطط العمل الاستراتيجي لتطوير الصناعات الغذائية، هو محل دراسة ومناقشة مشيرا إلى أن الصناعات الغذائية تشغل 140 ألف عاملا، أي بنسبة 40 بالمائة من اليد العاملة في قطاع الصناعة على مستوى 17100 مؤسسة، إن هذا الأمر يبين أن هذا القطاع يساهم بشكل فعال في تقليص أعداد كبيرة من البطالين في الجزائر، لكن على مستوى التجارة الخارجية لهذا لقطاع يلاحظ تبعية الجزائر للسوق الدولية، حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة FAO لسنة 2015 أن نسبة ناقصي التغذية إلى مجموع السكان بين سنة 2010-2015 كانت قدر ب 05%.[1]

وإذا ألقينا نظرة في الميزان التجاري للمنتجات الغذائية لسنة 2016 فإنه يظهر جليا الفجوة الغذائية للكثير من المنتجات الغذائية كمنتجات اللحوم، الحليب ومشتقاته، بعض الخضر، القهوة والشاي والعقاقير، الزيوت والشحوم، المصبرات الخضر والفواكه، التبغ، ... إلى آخره، من نفس الميزان التجاري يمكن ملاحظة أيضا المساهمة الفعالة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات الإجمالية، ونخص بالذكر مساهمة منتجات المشروبات بنسبة 24.4 % من قيمة إجمالي الصادرات، يليها في درجة المساهمة منتجات الفواكه طازجة وجافة بنسبة 16.1 %من قيمة إجمالي الصادرات، ثم مساهمة منتجات الأسماك بنسبة 11.9% من قيمة إجمالي الصادرات، من جهة أخرى يمكن القول أن هناك اهتمام بهذه الصناعات الغذائية وجهود رامية إلى إنعاشها من خلال المؤسسات الخاصة حيث أنه يمكن ملاحظة أن عدد المؤسسات التي تعتني بهذه الصناعات هو (15784) مؤسسة بالمقارنة مع إجمالي عدد المؤسسات الصناعية التي تتم بفروع أخرى وهو (52455)، إذا فالنسبة تقدر ب 30.09%.

[1]:بن تفات عبد الحق، مرجع السابق،ص 188.

الجدول (01):الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2011

المنتج الغذائي	الصادرات بالقيمة 1000§	معدل التغطية بالنسب المؤوية% للصادرات
اللحوم	0	0.00
الأسماك	14927	74.74
الحليب	2964	0.23
بعض الخضر	6292	3.29
فواكه	20208	12.71
قهوة شاي	7	0.00
الزيتون والدهون	12445	1.66
سكر وحلويات	1640	0.37
الشكولاطة	6739	14.07
مصبرات	689	1.24
مشروبات	30717	11.231
التبغ	2500	1.26

Source : Revue Commerce Extérieur Agricole, Ministère de l'agriculture et du développement rural، ALGERIE،2010 ،p18.

هدا الجدول يوضح معدل التغطية للنسبة المئوية للصادرات إلى الواردات فانه يظهر جليا الفجوة الكثير من المنتجات الغدائية كمنتجات الحليب و اللحوم و الخضر و القهوة و الشاي ...الخ ،و يمكن ملاحظة المساهمة الفعالة لبعض المنتجات الغدائية في قيمة الصادرات الإجمالية.

المطلب الثاني: مكانة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع الصناعات الغدائية من مصادر تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، ومساهمته مساهمة فعالة في و تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

1-1مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الوطني الخام والقيمة المضافة :

عرف قطاع الصناعات الغذائية تطوّرا ملحوظا سواء من حيث مساهمته في الإنتاج الخام أو في القيمة المضافة وهذا راجع إلى تبني الدولة لإستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا يمكن إهمال الدور الفعال الذي لعبه القطاع الخاص في النتائج المسجّلة، على العكس من ذلك يبقى القطاع العام يراوح مكانه رغم الإصلاحات التي باشرتها الدولة.

ومن خلال الجدول الموالي نحاول توضيح التطوّر الذي عرفته مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة خلال الفترة الممتدة بين 2010-2015 ومساهمة القطاعين العام والخاص ذلك إضافة إلى الأهمية النسبية.

الجدول رقم02: النتائج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر 2010-2015 الوحدة:بالمليون دج.

الجدول -2015 الناتج الخام والقيمة المضافة المحققة من الصناعات الغذائية في الجزائر:

Pb* : produit brut.

Va* : valeur ajoutée

		2010	2011	2012	2013	20104	2015
عام	Pb%	118948.0	143147.2	150014.2	150014.2	1728430.3	186007.1
		15.94	17.37	16.68	16.23	16.27	16.16
	Va %	27550.6	32058.8	33930.8	36307.2	41715.1	46359.8
		12.87	13.83	12.75	12.71	12.85	13.10
خاص	Pb%	627478	680999.5	749304.6	829681.1	889557.7	964758.2
		84.06	82.63	83.32	83.77	83.73	83.84
	Va%	186581.9	199787	232206.7	249173.2	282826.8	307360.8
		87.13	86.17	87.25	87.29	87.15	86.9
الإجمالي		746426	824146.6	899318.3	987150.2	1062400.7	1150765
		100	100	100	100	100	100
		214132.6	231846	266137	285480.4	324542	353720.6
		100	100	100	100	100	100

المصدر :من

Ons, les comptes économiques à 2015, n°750

وفقا لمعطيات الجدول يتضح أن مساهمة الصناعات الغذائية في كل من الناتج الخام والقيمة المضافة الوطنية تتزايد باستمرار طيلة سنوات الدراسة، كما يظهر الفرق الكبير في نسبة المساهمة بين كل من القطاعين العام والخاص لصالح القطاع الخاص بفارق كبير جدا، حيث تبلغ نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج الخام الغذائي الإجمالي حوالي 83 % طيلة الفترة، وفي المقابل لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام نسبة 17.37%وهي أعلى نسبة مساهمة في الناتج الخام حقّقها القطاع العام وهي سنة 2015 ، وهي نفس الوضعية بالنسبة للمساهمة في القيمة المضافة.

الشكل01: تطوير مساهمة الصناعات الغذائية في القيمة المضافة خارج المحروقات بالجزائر عن الفترة 2010-2015

\

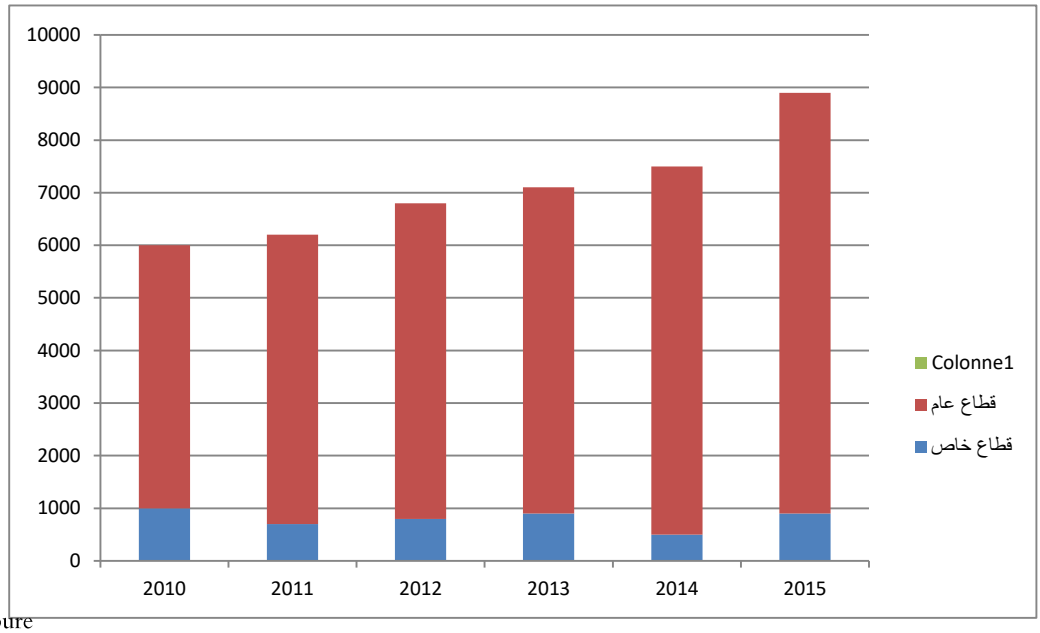

HH* : hors hydrocarbure

المصدر: بالاعتماد على ايسماء حاجي، مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية المحلية،دراسة حالة ولاية قالمة،2009-2017،أطروحة دكتوراه تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة،جامعة قالمة،2019،ص203.

يظهر من خلال الشكل فعالا أن مساهمة الصناعات الغذائية ارتفعت قليلا عند مقارنتا بالقيمة المضافة المحققة خارج قطاع المحروقات، لكنها تظل متواضعة، والملاحظة ذاتها بخصوص هيمنة القطاع الخاص تظل قائمة.

1-2مساهمة الصناعات الغذائية في الصادرات الجزائرية

ونظهر هذه المساهمة خلال فترة الدراسة 2010-2015 من خلال الجدول الموالي:

الجدول03 : الصادرات الغذائية للجزائر عن الفترة 2010-2015 الوحدة :دولار أمريكي

السنوات	قيمة الصادرات الغذائية	النسبة من مجمل الصادرات
2010	314587458	0.55
2011	301032025	0.42
2012	288000000	0.41
2013	402000023	0.62
2014	286950000	-
2015	1846900000	-

المصدر: 2014 et bulletin d'information statistique n°28, 2015 Ons

بالنسبة للصادرات الغذائية تظهر الحركة المتذبذبة لها حيث ارتفعت سنة 2010 ثم انخفضت خلال سنتي 2011 و 2012، لترتفع سنة 2013 ارتفاعا معتبرا مثّل ذروة الصادرات الغذائية للجزائر خلال الفترة2010-2015 بقيمة تجاوزت 402 مليون دولار بنسبة 0.62 من إجمالي صادرات الجزائر لعام 2013، وبعدها تنخفض من جديد لتبلغ ربع الكمية سنة 2015 ب 184 مليون دولار، بالرغم من هذا الانخفاض الحادّ إلا أنها جاءت في المرتبة الثانية بعد فرع المنتجات الصناعية والمناجم التي مثلت 74% من الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث :تطوير الصناعات الغذائية كآلية للخروج من التبعية الريعية في الجزائر:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية محفزا لتطوير القطاع ألفلاحي وذلك لتكامله معه لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالجزائر على غرار دول العالم يتوجب عليها التوجه إلى الاستثمار في القطاع ألفلاحي والصناعات الغذائية للخروج من التبعية الغذائية أهمها: [1]

- ✓ **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:**

قطاع الصناعات الغذائية من بين القطاعات الديناميكية، فهو يلعب دورا فعالا على مستوى الاقتصاد الوطني نظرا لأهميته في سد الحاجيات الغذائية للمواطنين.

1 توفيق بن الشيخ،أمنة سعداوي،قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر الواقع والطموح، الملتقى الدولي الصناعات الغذائية في الجزائر واقع الحال و آفاق النمو،جامعة قسنطينة2000،02-2019،مخبر البحوث والدراسات التسويقية،ص8.

1-شعب الصناعات الغذائية في الجزائر:

يتشكل قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر من فروع متعددة، وتتفاوت أهمية كل فرع حسب الثقافة الاستهلاكية للعائلات الجزائرية خاصة بعد انتشار ثقافة الاستهلاك الغربي من خلال العولمة .

2-تطور إنتاج الصناعات الغذائية في الجزائر :

نظرا لأهمية قطاع الصناعات الغذائية، فالجزائر تسعى لتطوير إنتاجها من هذا القطاع للحفاظ على الفائض من الإنتاج الزراعي من مواسم الوفرة لمواسم النذرة من اجل إدامة توفير الغذاء وإعطاء قيمة اقتصادية للمنتجات الزراعية، تقليص قيمة الواردات التي تستنزف العملة الصعبة، تطور الإنتاج الخام للنشاط الغذائي للصناعات الغذائية من 1339627.6 مليون دينار جزائري سنة 2017 إلى1417562.1 مليون دينار جزائري، ومن الملاحظ زيادة الإنتاج الخام للصناعات الغذائية من عام إلى آخر نظرا لأهميتها، حيث يسيطر القطاع الخاص على الإنتاج بنسبة 85% سنة 2018.

3-عدد مشاريع لسنة 2018 مقارنة مع فروع الأخرى للصناعة:

حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بلغ عدد مشاريع قطاع الصناعات الغذائية 575 مشروع ما نسبته 25.08% من مجموع الكلي للصناعات الغذائية، أي ما قيمته 24143924 مليون دينار جزائري، ووفرت 21927 منصب شغل.

- ✓ **الميزان التجاري للسلع الغذائية**

رغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر من اجل النهوض بالقطاع ألفلاحي بالذي تعتبره مواد مدخلات للقطاع الصناعات الغذائية، حيث هذا الأخير تطور في عدد الاستثمارات غير إن الجزائر بقيت ولازالت من بين اكبر الدول المستوردة للسلع الغذائية، فهنا لا يمكن الحديث عن التصدير بل على عدم القدرة على تغطية الحاجيات الوطنية وتحقيق اكتفائها الذاتي.

- ✓ **صادرات السلع الغذائية:**

يهيمن قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية، وهذا يجعلها عرضة لتقلبات أسعار البترول، بالتالي تأثر الواردات وتتحكم بها.

فصادرات السلع الغذائية بلغت 373 مليون دولار سنة 2018، وتطورت بنسبة 6.88 %بالنسبة لسنة 2017، نسب مساهمة الصادرات من السلع الغذائية من سنة 2000 إلى سنة 2018 لم تتعدى 1 % من مجمل القيمة الكلية للصادرات، 0.15 % سنة 2000، 0.57 %سنة 2010، سنة 2017 و0.91% سنة 2018.

الشكل02 تطور الصادرات الغذائية والكلية 2010-2018 بالمليون دولار

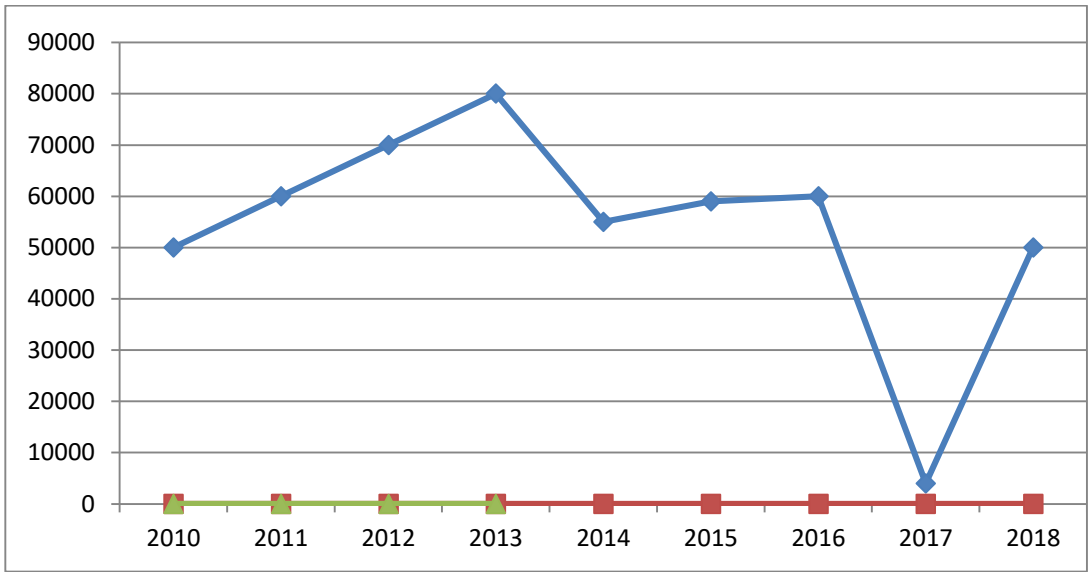

المصدر: بناء على إحصائيات مديرية الجمارك http://www.douane.gov.dz

تتمثل أهم الصادرات من السلع الغذائية للجزائر في قصب السكر والبنجر السكري بما قيمته 225.96 مليون دولار أي ما نسبته 11.68%، تليها التمور ب 52.37 مليون دولار بنسبة 2.71%، في حين توجد سلع أخرى ولكنها بنسبة قليلة جدا مثل المياه المعدنية والغازية، زبده ودهن الكاكاو، معكرون غذائية، كسكس، سمن، عصائر، مشروبات غير كحولية، شكولاطة ومستحضرات أخرى، نبيذ العنب، زبادي.

تذبذب الصادرات الكلية راجع لتقلبات أسعار البترول خاصة في الفترة الأخيرة، وهذا يقلص من موارد البلاد لأكثر من النصف، فالزيادة التي تعرفها قيمة بعض الصادرات من السلع الغذائية عبارة عن زيادة محاسبية فقط راجعة لتراجع أسعار البترول، وقد تكون زيادة طفيفة جدا بسبب سياسات التي قامت بها الجزائر لأجل ترقية الصادرات خارج المحروقات التي تبقى عبارة عن جهود فقط لم تلقى أي نتائج على ارض الواقع، وهذا الذي نرى نتائجه من خلال تأكل احتياطيات الصرف.

الشكل 03 تطور الإنتاج الخام لقطاع الصناعات الغذائية من 2010-2018

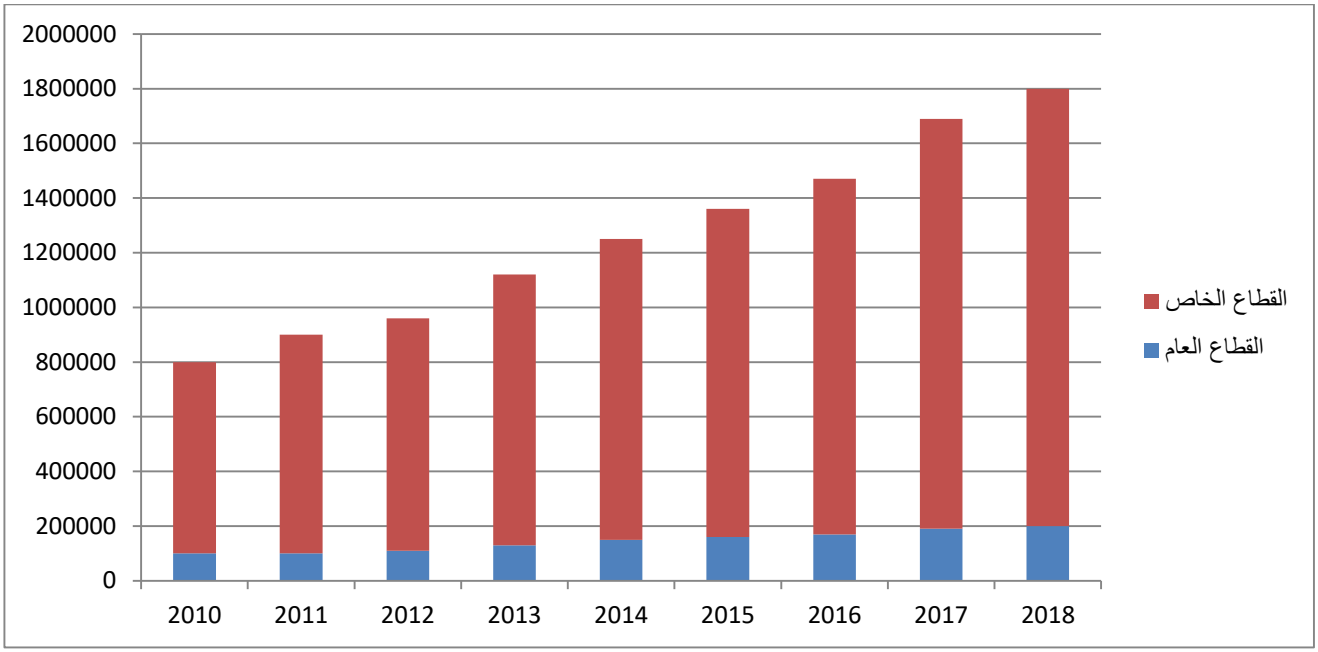

المصدر:بالاعتماد علا إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

Http://www.ons.dz/IMG/pdf/compeco2015-2018.pdf

Http://www.ons.dz/IMG/pdf/retropeco.63-14.pdf

زيادة مساهمة القطاع الخاص بنسبة اكبر من القطاع العام راجع لتشجيع الدولة لتطوير وترقية الاستثمار، وذلك من خلال تقديم تسهيلات مادية ومالية ألجل الخروج من التبعية لقطاع المحروقات

جدول04: تطور الصادرات الجزائرية 2014-2018 **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الصادرات الغذائية	323	235	327	349	373
إجمالي الصادرات	62886	34668	30026	35191	41168
النسبة من إجمالي الصادرات	%0.51	0.68%	1.09%	0.99%	0.91%

المصدر: (المديرية العامة للجمارك،2020)

تعتبر الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضئيلة جدا، حيث بلغ معدل متوسط للفترة 2014-2018ما مقدار 0.84 % من إجمالي الصادرات ، واحتلت مجموعة مواد نصف مصنعة المرتبة الثانية خلال هذه الفترة بمعدل متوسط قدر 1.8% لتليها مجموعة المواد ا ولية بمتوسط قدر 0.4 ،% ،ثم تأتي المواد الغذائية في المرتبة

الرابعة بمعدل متوسط 0.2% ولهذا فإن الحديث عن الصادرات الغذائية في الجزائر لا يمثل من تغطية واردات المواد الغذائية سوى 2 % وهي نسبة لا يمكن مقارنتها بالنسبة لمجمل الواردات الغذائية ،و يظل الميزان التجاري للسلع الغذائية في حالة عجز، ويمكن ملاحظته ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول05: الميزان التجاري للمواد الغذائية 2017-2018

المنتجات الغذائية	2017			2018		
	دينار	دولار	%	دينار	دولار	%
المصدرة	38728	349	0.99	43477	373	0.91
العجز المسجل	-897700	-8089		-956318	-8200	

Source:(Direction Générale des Douanes , 2020, p15

الملاحظ من نتائج الجدول هو تسجيل عجز كبير في الميزان التجاري، حيث بلغ قيمة العجز في الميزان قيمة-897700مليون دينار سنة 2017 لترتفع قيمته إلى 9563318- مليون دينار سنة 2018.يرجع هذا العجز إلى كبير المسجل في الميزان التجاري إلى ضعف قيمة الصادرات أمام الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات ، وهذا مرده إلى اعتماد الجزائر منذ استقلال على إستراتيجية الصناعات المصنعة و إهمالها قطاع الزراعي ، ما أدى إلى استحواذ المحروقات عن نسبة هامة من قيمة الصادرات علن حساب باقي القطاعات أخرى من بينها قطاع الصناعات الغذائية.

المبحث الثاني: مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد المحلي:

تلعب الصناعات الغذائية دورا هاما في الأنظمة الغذائية، بسبب موقعها في واجهة منبع الزراعة، فليمكن الاستغناء عنها في إنتاج أساسيات غداء المجتمعات، وتمثل الصناعات الغذائية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية عالميا سواء من حيث الحجم أو من حيث الأهمية الإستراتجية.

المطلب الأول: دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري:

1-أفاق الصناعات الغذائية وسبل تعزيز القدرة التنافسية لها.

1-1أفاق الصناعات الغذائية :

إن أفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط، وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية، وإحداث مناصب شغل جديدة، والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل، ضف على ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد، الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر، وخصوصية النشاط الزراعي يفرض إدراك حقيقة آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك لاقتصاد الزراعي يجب أن تضع الدولة سلسلة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخليهم إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير مواد الخام الزراعية من سنة إلى أخرى، بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية[1].

ونظرا للأهمية البالغة للصناعات الغذائية يترتب على الجزائر التأقلم مع المتغيرات الدولية مجموعة الالتزامات والخطوات التي يجب أن تمس منظومتها التشريعية والقانونية،كذا ضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد، بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية، ينبغي تعزيز تطورها من خلال تخصيص موارد كافية لتحسين واستغلال واختيار المواد الخام والتكنولوجيا الملائمة اجتماعيا، فتطوير وتعزيز البنية التحتية المؤسسية وتدريب الموظفين في مجالات التكنولوجيا وإدارة وتنظيم المشاريع والأبحاث والتطوير،كلها عوامل هامة في تحسين جودة المنتوج والسلامة في تعزيز تنمية الصناعة الغذائية، كما أن إقامة تعاون بين البلدان الإقليمية وتعزيز المراكز الوطنية لتحديد التكنولوجيا المناسبة سيملأ ثغرة هامة في تطوير الصناعات الغذائية وتجهيز المنتجات الزراعية.

[1] بن زيدان حاج ،دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03، العدد01، جوان 2019 ص129.

1-2سبل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية:

لدى العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر لها مكانة في الأسواق العالمية للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية ومع ذلك لم تكن هذه المزايا تحقق دائما بالفعل من أجل تعزيز التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية التنافسية من قبل البلدان القائم على الزراعة، ومن ناحية أخرى يجبر الصعود المتزايد للأسواق العالمية المبني على الميزة التنافسية بشكل متزايد صناع السياسات على تقييم البيئة التمكينية للصناعات الزراعية من جهة أخرى، ولذا تتطلب الصناعة الزراعية المحلية والتصديرية الناجحة خلق بيئة أعمال وإطار سياسي داعم لتعزيز الإنتاجية من خلال:

- ✓ وضع آلية مناسبة على المستوى الوطني والإقليمي أي يجب رفع كفاءة في التحديد والاختيار والتنمية والاستخدام التجاري الناجح للتكنولوجيات الحديثة والملائمة اجتماعيا حتى يتمكنوا من الحفاظ على الميزة النسبية وتحسينها.
- ✓ توفير العوامل المساعدة الأساسية من قبل الدولة لتحسين أداء الأسواق والشركات، وتشمل هذه الفئة بنود سيادة القانون وكفاءة البنية التحتية وسياسة تجارية مواتي، تقديم وتسريع الابتكارات التقنية وتعزيز روح المبادرة وتحسين الممارسات التجارية.
- ✓ تشجيع ريادة الأعمال من خلال زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة.
- ✓ دعم تطوير التكنولوجيا الغذائية الجديدة وتسهيل تمويل الابتكار وبرامج البحوث لتسهيل وصول شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الإقليمية العالمية وتشجيع معايير التجارة الدولية من أجل الإبقاء على دائرة المنافسة.

المطلب الثاني: الدبلوماسية الاقتصادية للتعريف بالمنتجات الغذائية الجزائرية في الخارج:

تسعى الجزائر في إطار سياسة التنويع الاقتصادي إلى مراجعة تموقعها الاقتصادي كخيار استراتيجي يندرج في إطار نظريتها الإصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات، وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا وحاسما، بتركيزها على البعد الاقتصادي كما هو معمول به في الدول الكبرى، التي تزاوج بين العمل الدبلوماسي والاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة وللتكيف مع التحولات التي تفرضها الأزمات العالمية، والتي لا تترك أمامها

خيارا آخر غير البحث في فرص الاستثمار وهذا ماتؤكده الزيارات المكثفة لرؤساء الدول والدبلوماسيين إلى الجزائر، الذين يكونون عادة مرفقين بعدد هام من رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات.[1]

1-تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

يمكن استخلاص تعريف شامل للدبلوماسية الاقتصادية فهي"نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف تستخدم فيه أطراف دولية (دول، تكتلات، منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي، أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية، وذلك عبر آليات متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة.[2]

2- أهمية وأهداف الدبلوماسية الاقتصادية:

تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورا هاما في بناء الأنظمة الاقتصادية الحديثة ويظهر ذلك من خلال: [3]

- ✓ تنويع الشركاء الاقتصاديين خاصة بعد ظهور فيروس كورونا الذي ساهم في تغيير ملامح العالم الاقتصادية بظهور تكتلات وكيانات اقتصادية جديدة لها تأثير كبير على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية، وظهر ذلك أكثر وضوحا مع تسويق المخابر العالمية للقاحات المضادة للفيروس.
- ✓ أصبح إدخال الدبلوماسية الاقتصادية كأسلوب حديث لإدارة شؤون الدول أكثر من ضرورة، بهدف زيادة التعاون بين الدول سياسيا، اقتصاديا وأمنيا.
- ✓ تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية يساهم في الانفتاح على الأسواق العالمية والتعريف بمقومات الدولة المستضيفة للاستثمار في أي مجال كان.
- ✓ تساهم الدبلوماسية الاقتصادية في تقديم المساعدة، والدعم المالي والمعرفي للشركات الوطنية مع تعزيز تواجد الشركات الأجنبية في الدولة.

---

[1]: فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08*(العدد15)، صفحة 203.

[2]صلاح الدين حمد، *أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية(سوريا انموذجا) أطروحة دكتوراه*، الاقتصاد، دمشق سوريا، ص17.

[3]نصيرة خواص، ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي مابعد جائحة كورونا، *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد58*،(العدد2)، ص 315.

- ✓ تعزيز التصدير نحو أسواق غير الأسواق المعتادة كالدول الإفريقية، وخاصة دول الساحل ودول أمريكا اللاتينية ودول الخليج، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستية.

3- جهود الدولة الجزائرية من أجل تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية لترقية الصادرات خارج المحروقات:

قامت الجزائر بعدة إجراءات من أجل إخراج أعضاء السلك الدبلوماسي من دائرة الدور التقليدي إلى دائرة الدور الاقتصادي والتجاري، وتحسين صورة الاقتصاد الجزائري في الخارج والتي من أهمها:

3-1-مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية: تشكل مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية حلقة التواصل مع الدوائر الوزارية، ومختلف المؤسسات، و الهيئات الوطنية المدعمة لتنمية الاقتصاد فيما يخص تنسيق أعمالها على المستوى الدولي، ومرافقة المؤسسات الجزائرية في مساعيها الرامية إلى ولوج الأسواق الخارجية.

ويندرج عمل المديرية في إطار الصلاحيات المخولة لها، والمقاربة الجديدة المنتهجة من قبل السلطات العمومية، الهادفة إلى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية للمحروقات وترقية جاذبية بلدنا للاستثمارات الأجنبية.

وتتمثل مهامها الرئيسية في: [1]

- ✓ ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر.
- ✓ المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال.
- ✓ إعداد مذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية.

3-2مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات: يعد مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، المتواجد بمقر وزارة الشؤون الخارجية فضاء مخصصا للمتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، بما في ذلك أبناء الجالية الوطنية بالخارج الناشطين في عمليات التصدير أو الشراكة مع المتعاملين الأجانب. وتتمثل المهام الأساسية للمكتب في:

- ✓ استقبال المتعاملين بموعد مسبق في فضاء مريح قصد إفادتهم و تزويدهم بالنصوص القانونية للبلدان المستهدفة، الولوج إلى الأسواق الخارجية، المناقصات الدولية، اقتراحات الشراكة، البعثات الاقتصادية والمعارض بالخارج.

[1]:موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج،http://www.mae.gov.dz/Emplois-stages-et-31/05/2022 concours_15.aspx

- ✓ المرافقة في المراحل النهائية لعمليات التصدير.
- ✓ تنظيم دورات تكوينية وندوات وأيام دراسية وملتقيات وبعثات اقتصادية بالتعاون الوثيق مع القطاعات الوزارية والهيئات المعنية.

3-3 تكثيف إقامة المعارض والتظاهرات الوطنية والدولية: إضافة إلى إقامة معارض وصالونات متخصصة وطنية و دولية بالتنسيق مع الشركة الوطنية للمعارض والوكالة والوطنية لترقية التجارة الخارجية تحث إشراف وزارة الخارجية من خلال ممثليها في الخارج للتعريف بالمنتجات الوطنية، بما في ذلك الصناعات الغذائية، وكذلك تنظيم زيارات ميدانية لمناطق النشاط للتعريف بمختلف المنتجات بحضور سفراء وممثلي دول أجنبية بالجزائر.[1]

المطلب الثالث: الآفاق المستقبلية لقطاع الصناعات الغذائية في الجزائر:

إن قطاع الصناعات الغذائية له مكانة متميزة بين الفروع و القطاعات الاقتصادية الأخرى ، مما يرشحه مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع و القطاعات الصناعية الآخرة، هذا يجعلها محليا وإقليميا و عالميا من أكبر الصناعات نموا و اتساعا بسبب الزيادة المضطربة في النمط الاستهلاكي الغذائي وتعدد رغبات المستهلكين و احتياجاتهم للمنتجات الغذائية المصنعة، كما يزداد ارتباطها مستقبلا بالإنتاج و الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني ارتباطا وثيقا، فالإنتاج الزراعي مصدر المواد الخام الأساسية للصناعة الغذائية،هذه المواد و نوعيتها و جودتها و أسعارها مستقبلا لها انعكاساتها على المنتجات النهائية لفرع الصناعات الغذائية، إن قطاع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع والقطاعات الصناعية الأخرى، سيعرف مستقبلا فيه تحديات كبرى، بسبب إقبال الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية التجارة و سريان إنفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، و يتمثل هذا التحدي كون البلاد و صناعتها ستدخلان دون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته و فعاليته قد يكبح فرص الصناعة الوطنية بصفة عامة و قطاع الصناعات الغذائية بصفة خاصة، إن ما تبذله الدولة في تشجيع الاستثمار في الفروع الإنتاجية القابلة للنمو كفرع الصناعات الغذائية هيكلة المؤسسات، و فتح المجال الواسع أمام القطاعين العمومي و الخاص مما يكفل لعب دور هام في العملية التنموية الشاملة هي عوامل ضامنة لديناميكية تنموية حقيقية، و لن يتحقق ذلك إلا بالقضاء على العراقيل التي تحول دون الاستثمار الوطني و الأجنبي، آفاق قطاع الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط من الفرع الصناعي ، و تمكين

[1]:جمال لعراب، الدبلوماسية الاقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهان التنويع الاقتصادي في الجزائر، *ملتقى وطني حول: توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد*. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس،(2022/05/08)،ص125.

المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، قصد إحداث مناصب شغل جديدة إلى جانب مساهمتها في تشجيع القطاع الزراعية و بالتالي تحريك الصناعة الجزائرية [1]ككل، أضف إلى ذلك مساهمته في الأمن الغذائي الوطني، بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية، التي ستعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد و السلع الغذائية، بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد مستقبل.

1

خلاصة الفصل:

تعتبر الزراعة مورد رئيسي لتحريك قطاع الصناعات الغذائية وهي الممول الرئيسي لها ودعمها من خلال فتح المجال للاستثمار وتسخير الآلية الدبلوماسية للبحث عن اسواق خارجية لتصدير الفائض من السلع وتقديم قيمه مضافة للاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية النفطية و تحقيق التنمية الاقتصادية ، و جعل هدا القطاع في مقدمة القطاعات الاقتصادية من خلال معرفة المعيقات التي لا تزال تواجه هذا القطاع في الجزائر، والآليات المؤدية إلى تطويره حتى نكون في مأمن من تقلبات سوق النفط و الوقوف على معرفة واقع وأفاق هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وسبل تعزيز قدرتها التنافسية.

خاتمة

الخاتمة:

تعتبر الزراعة هي المورد الرئيسي و الممول لقطاع الصناعات الغذائية،و أنهدا الأخير له مكانة متميزة بين القطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يلعب دورا حيوي في تحريك الفروع الصناعية كالتعبئة التغليف و الصناعات الهندسية والكيميائية إلى جانب علاقته مع القطاع الفلاحي،وتعتبر الصناعات الغذائية نتاج تقنية علوم الأغذية والعلاقات التي تربطها بعمليات التصنيع الغذائي، وتعد محليا وإقليميا وعالميا من اكبر الصناعات وأهمها من حيث الاستثمارات و عدد المصانع على المستوى العالمي، وفي ظل تقلبات السوق النفطية تهدف الجزائر إلى ضرورة تنويع اقتصادها من خلال الاعتماد على الصناعات الغذائية و تقديم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات و البحث عن اسواق خارجية و تحقيق التنمية الاقتصادية و وزيادة التبادل الخارجي لجلب العملة الصعبة.

وقد توصلنا الى مجموعو من النتائج اهما:

-لقطاع الصناعات الغذائية مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، إذ يلعب دورا حيويا في تحريك الفروع الصناعية الأخرى، كما يعتبر هذا القطاع البديل الأمثل للجزائر للخروج من تبعية قطاع المحروقات. وهو مايثبت الفرضية الأولى.

- ظلت الصناعات الغذائية في الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بين الفروع الأخرى، أي بعد كل من البناء والأشغال العمومية والتجارة وهذا من حيث التشغيل أو من حيث مساهمتها في الناتج الوطني الخام أو القيمة المضافة.وهو مايثبت الفرضية الثانية.

-تمثل الصناعات الغذائية ذلك النشاط الذي يستخدم التكنولوجيا ليقوم بتحويل المواد الأولية ذات الأصول الزراعية إلى سلع وخدمات وغيرها.

-إن الصناعات الغذائية لها علاقة تشابكيه قوية، بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاع الصناعي، ألفلاحي الخدمي من خلال مخرجات ومدخلات كل قطاع.

-إن تطوير هذه الصناعات الغذائية يساعد على توفير فرص عمل واسعة،كما يساعد على تذليل المشاكل الخاصة فيما يتعلق بتقليل العجز الغذائي.

-إن المعيقات التي تلازم القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال كالعوامل الطبيعية والبشرية ظهرت نتيجة غياب السياسات والخطط التنموية السليمة.

-إن الصناعات الغذائية في الجزائر تعاني من نقص الإمداد والمدخلات الرئيسية في عملية التصنيع لأي من منتجاتها ،ومازالت صناعة الحبوب والسكر والزيوت تتحكم بها الأسواق الخارجية من ناحية الأسعار والكمية.

-القيمة المضافة للصناعات الغذائية الجزائرية منخفضة ،وذلك بسبب طبيعة الصناعات القائمة على استيراد المواد الأولية المباشرة.

الاقتراحات:

- تشجيع ودعم إقامة مراكز للبحث العلمي لمسايرة التقدم التكنولوجي في العالم، سواء من قبل الدولة أو بالمشاركة بين المشاريع الصناعية المتخصصة بالصناعات الغذائية.

- تشجيع رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على الاستثمار في إقامة المصانع الصناعات الغذائية، مع إعطاء تحفيزات أكبر في هذا المجال لأصحاب الخبرة في الصناعات الغذائية الأجنبية وذلك لتخفيف حدة المنافسة بين الصناعات الغذائية المحلية والمستوردة.

- ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات كقطاع الفلاحة، وبعض الصناعات الغذائية، من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

-دعم الأفراد والمستثمرين بإنشاء مؤسسات للصناعات الغذائية ،وذلك بتوفير الدعم المالي للمقبلين على هذا القطاع بالإضافة إلى توفير المناخ القانوني الملائم للنشاط هذا النوع من المؤسسات.

- دعم الفلاحين ورفع المعيقات التي تواجههم للنهوض بالزراعة و دعم المؤسسات الناشطة في مجال الصناعات الغذائية.

- ضرورة إجراء الإصلاحات و إتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

-وضع سياسات تنموية وإستراتجية متكاملة للنهوض بقطاع الصناعات الغذائية وتحسين المردود و وضع حد لأزمة الأداء ضعيف لصناعة الغذائية الجزائرية.

-تسخير الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال والعمل على توطين التكنولوجيا لدعم الصناعة الغذائية.

-تدعيم المؤسسات المحلية الناشطة في مجال الصناعات الغذائية لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

-إنشاء أرضية رقمية لتسجيل المنتجات المحلية التي تنتج داخل الوطن ومنع الاستيراد حماية للمنتوج الوطني.

- اختيار البذور الملائمة للتربة و للمناخ و المقاومة للجفاف و الأمراض الفطرية التي تصيب المحاصيل الزراعية.

- تأسيس بنك للجينات و للبذور الوطنية المحلية بهدف الحفاظ عليها و العمل على إكثارها.

- تامين المادة الأولية المتدخلة في الصناعات الغدائية بأقل التكاليف او انتاجها محليا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب :

إبراهيم حمدان ، التقدم في الصناعات الغذائية ،مؤسسة الضمان ،الكويت،1991.

ابن اشنهو عبد اللطيف، تكوين التخلف في الجزائر، دار للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، الجزائر ،1997.

أيمن سليمان مزهرة، الصناعات الغذائية، جامعة البلقان التطبيقية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

رضوان محمود العمر،التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن،2008.

سعد غالب ياسين، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

صديق محمد عفيفي،التسويق الدولي نظم التصدير و الاستيراد،وكالة المطبوعات الجامعية،الكويت،1973.

علاء الدين فراج، الصناعات الغذائية في المصانع والمنازل والمدارس، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997

غول فرحات، التسويق الدولي مفهوم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، الجزائر.

المجلات:

بن تفات عبد الحق، دور التسويق الزراعي في تحسين الأمن الغذائي – مع الإشارة إلى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، مجلة الباحث ،عدد 2011/09.

بن زيدان حاج ،دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الجزائري، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد 03، العدد01،جوان2019.

خلف الله بن يوسف،زبير عياش واقع التنمية الصناعة الغذائية في الجزائر و أفاق تطورها في مطلع 2025 دراسة قياسيه حاله الجزائر، المجلد 13 العدد03 ،2020.

دليل التصدير في المملكة العربية السعودية،الطبعة الأولى ،2014.

رضوان عبد الحميد، سياسات تنمية الصادرات، وزارة التجارة الخارجية للإمارات العربية المتحدة، العدد الأول من سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل و المعلومات التجارية، 2009.

زرقين عبود وفوزي عبد الرزاق، إشكالية الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ،العدد01،جامعة أم البواقي،سنة 2014.

فيروز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد08* العدد15.

قطاف سهلية ، بوزروة لينده ،مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية،المجلد06،العدد2،ديسمبر2019.

براينيس عبد القادر،دور الصناعات الغذائية في ترقية التجارة الخارجية للجزائر،مجلة دفاتر ب نصيرة خواص، ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي مابعد جائحة كورونا، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية،
المجلد58،العدد02.وداكس،العدد2016/06.

المذكرات والرسائل الجامعية:

أمل جميل عبد الفتاح سالم، دور جهاز مشروعات الخدمة الوطنية في الصناعة الغذائية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس مصر، 2000.

صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية(سوريا انموذجا) أطروحة دكتوراه، طارق قندوز وقاسمي السعيد ،تحديات ورهنات إستراتجية ترقية صادرات الاقتصاد، دمشق جامعة دمشق. الجزائر خارج المحروقات،جامعة مسيلة،الجزائر.

طرشي محمد، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة صناعات الغذائية مذكره ماجستير جامعه حسيبه بن بوعلي،الشلف، ،2005.

ظافر زهير، تطوير التبعية غذائية في الجزائر وعلاقاتها بالتنمية بالتزايد الديموغرافي أطروحة الدكتورة ،جامعه الجزائر ،2011.

فوزي عبد الرزاق ، الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعة الغذائية وعلاقتها بالقطاع ألفلاحي، تخصص علوم اقتصاديه كليه العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعه الجزائر.

كينه عبد الحفيظ| ، مساهمه الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مذكره ماجستير جامعه الجزائر،2018.

كينه عبد الحفيظ، مسالة الجماعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر،2012.

المصادر:

التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي،1990.
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،2020.
منشورات وزارة التجارة سنة 2015.

-ملتقيات:

احمد مصنوعة، الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول، الملتقى الدولي التاسع حول في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، 23-24 نوفمبر 2014، الجزائر.
توفيق بن الشيخ،أمنة سعداوي، قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر الواقع والطموح،2000-2019 الملتقى الدولي الصناعات الغذائية في الجزائر واقع الحال و آفاق النمو، جامعة قسنطينة02،مخبر البحوث والدراسات التسويقية.

جمال لعراب، الدبلوماسية الاقتصادية بين متطلبات التفعيل ورهان التنويع الاقتصادي في الجزائر. *ملتقى وطني حول: توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل النموذج الاقتصادي الجديد*. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بومرداس.

المواقع الالكترونية :

لزراعة في اليمن-الاستثمار في الصناعات الغذائية، من موقع المركز التوطين للمعلومات لرئاسة الجمهورية ، على الرابط. :https://www.yemen-nic.info/agri/invo/chance/indstiry.php،الطالع تاريخ 16/05/2022

لهاشمي جعبوب، تاريخ صناعه الجزائرية ، رسالة وزير الصحة ، المنشورات وزاره الصناعة ، الجزائر، أكتوبر 2002.

موقع وزارة التجارة والصناعة لجمهورية مصر العربية، إستراتجية تنمية الصادرات، منشور على الموقع:
http://www.tradeegypt.com/infoBank/uploads/Export%20Strategy.pdf
أطلع عليه بتاريخ 11/05/2022

موقع وزارة الشؤون الخارجية والجالية الجزائرية بالخارج،2022 retrieved (n.d)

وزارة الصناعة،حسب معلومات الوزارة.

مصطفى بن بادة، تراهن على تعزيز (http//www.radioalgèrien.dz) ،2010/06/05.
صادرات الجزائر خارج المحروقات.

المراجع باللغة الأجنبية:

Enjeux des industries agroalimentaires françaises, Minister de l'agriculture l'agroalimentaire et du forte et minister du redressement productive français, PIPAME, France, 2012.

Réseau Maghébin D'études Ecomomique ، Les Industrie Agro - alimentaire Dans Les Pays Du Maghreb ، collection études sectorielles Algerié ،1998.

Restructuration industrielle et développement ، car de l'industrie agro-alimentaire en Mourad boukella ، cahiers du CREAD N° 45 ، 3 trimestre، Algérie،, 1998.

الملخص:

يعتبر الاهتمام بالصناعات الغذائية اليوم رهان ليس اقتصادي فقط بل جيوسياسي وأمني، خاصة بعد ان أصبح سلاحا في يد الدول التي تمتلك الغذاء، فقد أصبح هذا القطاع يحتل مكانة مهمة في هيكل التجارة الخارجية للدول، وتعمل الجزائر في استراتيجيتها الجديدة على النهوض بهذا القطاع، وترقية صادراته.

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مكانة الصناعات الغذائية الجزائرية في ترقية الصادرات غير النفطية التي تعتبر ضعيفة جدا، وكذا تسليط الضوء على المزايا الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بهذا القطاع المهم والحيوي، من خلال تبيان مكانة الصناعات الغذائية في هيكل الاقتصاد الجزائري بشكل عام ونسبتها في حجم الصادرات الكلية وفي حجم الصادرات غير النفطية والتي لا تتعدى 5 % كأقصى تقدير وذلك بالاعتماد على دراسة تحليلية لمعطيات رسمية من جهات حكومية، باستخدام المنهج الوصفي والوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى انه رغم الجهود التي بذلتها ولا زالت تبذلها الجزائر للنهوض بهذا القطاع، ورغم الدعم الكبير الموجه للصناعات الغذائية الا انها مازالت بعيدة كل البعد على ما هو مأمول منها على مستوى حصتها في هيكل الناتج المحلي ناهيك على مستوى التصدير.

الكلمات المفتاحية :الصناعات الغذائية، الصادرات غير النفطية، الاقتصاد الجزائري، ترقية الصادرات.

Summary:

The interest in food industries today is a bet not only economic, but also geopolitical and security, especially after it has become a weapon in the hands of countries that own food. .

This study aims to highlight the position of the Algerian food industries in promoting oil exports, which are considered very weak, as well as highlighting the economic and social advantages of advancing this important and vital sector, by showing the position of food industries in the structure of the Algerian economy in general and its percentage in the volume of total exports and in the volume of non-oil exports, which does not exceed 5% as a maximum, is based on an analytical study of official data from government agencies, using the descriptive and analytic method

The study concluded that despite the efforts that Algeria has made and is still making to advance this sector, and despite the great support directed to the food industries, it is still far from what is hoped for from it in terms of its share in the structure of the domestic product, not to mention the level of exports.

Keywords: food industries, non-oil exports, the Algerian economy, export promotion.